جامعة عبد الحميدبن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : مالية البنوك و التأمينات

دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية
دراسة حالة في مؤسسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

مقدمة من طرف الطالبة :

زيدان وفاء

تحت إشراف الأستاذ:

بوروبة أمحمد الحاج

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ محاضر"أ "	جامعة مستغانم
مقررا	بوروبة أمحمد الحاج	أستاذ محاضر"أ "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2019-2020

كلمة شكروتقدير

لولاالله ما كنت لأحيا الا بعونه سبحانه وتعالى ،له الحمد والشكر فأنا بفضله وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام ،فهو الله المعين على الصعوبات والملين العقبات، أحمده وأستعين به أرجو أن يجعله في ميزان حسناتي بفضله.

وصلى الله وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد علاه أفضل الصلاة والسلام على أحب خلق الله وبعد:

أتقدم بأسمى معاني الشكر والاحترام والتقدير للأستاذ المحترم"بوروبة امحمد الحاج" الذي لم يبخل عليا بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي لهما الفضل في تبلور هذا البحث.

كما أشكر مسبقا أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة إثرائها العلمي.

"بارك الله فيكم"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظام

إلى من زرعني في أرض طابة وسقاني بمكار الخلق ،إلى الاي تعب لرتما أنا، إلى من علمني النجا قائل" بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحية، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب... أتعبي نفسك تمرتما"

"أبي " الحبيب أقول شكرا ورعاك الله شمعة دربي"

"أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تمنطقوا ... إلاك يامن كان جسدك جسدي ودمك دمي

إلى يامن يهتز لتضرعوا عرش الرحيمان ووضعت تمحت قدميها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان "أمي " الحبيبة.

أدامكما الله فوق رأسي وحفظكما إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طابة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة، إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

الـفهـرس

كلمات شكر	
الإهداء	
مقدمة عامة	01
الفصل الأول : مدخل إلى المحاسبة	
تمهيد	05
المبحث الأول : عمومية حول المحاسبة	06
المطلب الأول : ظهور المحاسبة	06
المطلب الثاني :وظائف المحاسبة وأهدافها	08
المطلب الثالث :فروض المحاسبة ومبادئها	09
المطلب الرابع: انواع المحاسبة ودورتها محاسبية	12
المبحث الثاني :النظام المحاسبي الماليSCF	17
المطلب الأول:تعريف النظام المحاسبي المالي خصائصها وأهدافها	17
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	19
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية	24
خلاصة	27
الفصل الثانيإتخاد قرار وعلاقته بالمحاسبة	
المبحث الأول : إتخاذ القرارات	28
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات	28
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات	29
المطلب الثالث: تحليل القرارات	31
المبحث الثاني: إتخاذ القرارات الإدارية	33
المطلبالأول : قرارات الإدارية	33
المطلب الثاني: عملية إتخاذ القرارات الإدارية	37
المبحث الثالث: محاسبة وإتخاذ القرارات	42

المطلب الاول : دور المحاسبة في عملية إتخاذ القرارات الإدارية	42
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة ومحددات استخدام خصائصها النوعية	45
المطلب الثالث :نماذج عن أنواع القرارات وأثر جودة المحاسبة عليها	48
خلاصة	50
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمحاسبة البنكية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	51
تمهيد	52
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	53
المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	53
المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلالDRE)(	55
المبحث الثاني: تنفيذ بنك التنمية المحلية للنظام المحاسبي المالي	59
المطلب الأول: قرار تغيير المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي	59
خلاصة	64
خاتمة عامة	66
قائمة المراجع	69

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم جدول
15	نموذج عن يومية	I-01
16	نموذج دفتر الاستاذ	I-02

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم جدول
36	خطوات اتخاذ القرار الإداري	II-01
60	الهيكل التنظيمي الوطني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	III-02
62	مخطط مديرية مجمع الاستغلال	III-03

المقدمة

المقدمة

لقد أصبحت المحاسبة جزءا هاما من عمل الإدارة، ومورِّدا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإداريةوتدعيم قراراتها، كما أن المحاسبة لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات، بحيث لايمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عمليةاتخاذ القرار .ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندةالقرارات الاقتصادية.

وتشير إلى ضرورة التفرقة بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبنى عليها رأي أوأن يتخذ القرار وفقا لها.وتعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المحاسبة المفيدة لاتخاذ القرارات فيحين لا تعد أية معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا باستيفائها لعدة خصائص،ذلك أنه يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيانبعض هذه الخصائص:

أ- الملاءمة :ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي أعدت من أجلها.

ب- أمانة المعلومات ودقتها وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها.

ت- حيدة المعلومات وقابليتها للمقارنة وتوقيتها الملائم واكتمالها.

ومن الأمثلة على اتخاذ القرارات الإدارية لمستخدمي المحاسبة ما يأتي:

- القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة
- القرارات التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة.

وتعتبر المحاسبة ذات دور إيجابي في سلامة القرارات، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة لأهمية الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات الإدارية ولتحقيق أهداف الشركة.

كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبةوالمعقدة التي يجب علي الإدارة ممارستها إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة.

وتستخدم المحاسبة كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويجب على إدارة الشركة أن تكون قادرة علىتمييز وتحديد التكاليف والإيرادات وكافة المحاسبة الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المساهمة العامة تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته،لذا فإنهلابد من توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العلمية والميدانية التي تسهم في نمو هذه الشركات واستمرارهابحيث تكون هذه الدراسات دليلا علميا وعمليا تهتدي به مجالس الإدارات

ومتخذو القرارات لإنجاز المهاموتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية .وبناء على ما تقدم، من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة على إبراز الدورالإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين .كما أنهذه الدراسةستعمل على إلقاء الضوء للتعرف على دور تلك المعلومات في عملية اتخاذ القرارات .والكشفعن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام تلك المحاسبة في الشركات المساهمةالعامة العاملة في فلسطين.

مشكلة الدراسة:

تشكل الإدارة أو المؤسسة العامة ركيزة أساسية ودورا هاما وحيوًيا في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري ، ونظرالأهمية هذه المؤسسة ومحاولة الارتقاء بها إلى أفضل وأحسن مستوى إداري ومالي وذلك لتنمية الاقتصاد الوطنيوالذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة.

لذلك فإن هذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات .وتتحمل إدارة الشركة المسؤوليةالكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها.

ويرى الباحث أن نجاح هذه الجهود يعتمد إلى جانب على وفرة المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لإنجازالمهام وتحقيق الأهداف وتتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيس ي وهو:

ما دور المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة ؟

ومن هذا السؤال الرئيس ي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المحاسبة عند اتخاذ القرارات الإدارية.
2. هل تتوافر الخصائص المطلوبة في المحاسبة التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية فيالمؤسسة.
3. هل يتم استخدام المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم لقراراتهم الإدارية في المؤسسة.
4. هل تكفي المحاسبة المتوافرة للمديرين لاتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها، يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء ،

وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ،ويمكن

تلخيص أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة هي:

1.الإسهام في تقييم دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية.

2.إبراز الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية

3.تحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة ومتخذي القرار فيها، والتي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

1.تحديد العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.

2.التعرف على جودة وكفاءة المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسة

3.دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المحاسبة الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في المؤسسة.

الفصل الأول

مدخل إلى المحاسبة

تمهيد

المؤسسة كمنشاة تلعب دورا اساسيا في النشاط الاقتصادي و ذلك حسب طبيعة مهامها من حيث التصنيف او تقديم الخدمات او التسويق و تحتاج الى تقنية تستعملها للتحليل ، و هده التقنية هي المحاسبة التي تستخدم كل مبادئها و اسسها لجمع و تقديم و تقييد و احتساب و تنظيم الحركات المعبر عنها بالمصطلح النقدي.

المبحث الأول : عمومية حول المحاسبة

المطلب الأول : ظهور المحاسبة

I.نشأة المحاسبة

ظهرت المحاسبة و تطورت نتيجة عوامل الاقتصادية و قانونية مختلفة ادت الى ظهور الحاجة الى الخدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية الى مختلف الاطراف المستعملة لها حيث ظهرت بصيغة القيد المزدوج في القرن 15و 15ميلاد حيث الاب " لوقا باسيرلو "عام 1994اسس هدا المبدا.

خلال قترة ممتدة من ذلك التاريخ حتى وقتنا هدا تطورت المحاسبة و انتشرت لتصبح نظام متكاملا ،بوسيلة منظمة يتم بواسطتها تهيئة التقارير و تنظيم الحسابات التي تعكس الاوضاع المالية و الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية[1].

1-تعريف المحاسبة

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجلات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهمها على المحاسبين، ولكن في واقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى .فالمحاسبة هي مجال المعرفة يختص نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به سواء كانت تعد ميزانية بنك، أو تسجيل عمليات في البنك.

ولقد تطور تعريف المحاسبة بتطوير الفكر المحاسبي فقد أصدر عن جمعية المحاسبينAICPA) (في سنة1941 التعريف التالي " :المحاسبة فن، تسجيل، تبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، تفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث[2]."وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي لمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج فإن هذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

وفي تعريف لاحق قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية نص على أن المحاسبة" :عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة[3] ".

وهنا نجد أن تعريف المحاسبة لم يعد مقتصرا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب بل تعداه إلى أهداف أسمى هي توصيل المعلومات من أجل تحليلها وأخذ القرارات اللازمة، ونلاحظ أن هذا التعريف

[1]صالح خالص ، المبادئ الاساسية للمحاسبة العاملة و مخطط محاسبي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص **22**

[2]وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة، الجزء ، 1منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ، 2007ص 11

[3]نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ، 2008ص4

يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي المرحلة الثالثة أي أن المحاسبة هي نظام للمعلومات.
أما المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين فقد أكد في سنة 1975على أن المحاسبة: "هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، وأن هذه المعلومات التي هي أساسا معلومات مالية من المفروض أنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار[4]" وهنا يتم التركيز ليس على الجانب الإجرائي من حيث الممارسة، مع الإبقاء على اتخاذ القرارات .وهنا اهتم التعريف بالمعلومات المحاسبية أي من خلال المخرجات المحاسبية وعلى المحاسبة كنظام للمعلومات، هذه المعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات طبعا من طرف المستخدمين .في سنة 1975حاولت جمعية المحاسبين الأمريكيينAAA) (من خلال أعضائها الأكاديميين أن تعيد صياغة تعريف المحاسبة الذي أصدرته سابقا، أما صياغة التعريف الجديد: ..." على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية[5]".

يعتبر هذا التعريف تجسيدا الاتجاه الحديث في المحاسبة، والذي ينقل اهتمام القوائم المالية صوب أحداث أكثر شمولية بحيث تتضمن ترقية وتدعيم طاقات المجتمع وقدرته، كما ساهم التوجه الجديد في تطوير فرع جديد للمحاسبة يعرف باسم المحاسبة الاجتماعية، والتي تحث المؤسسة الأعمال على الاهتمام بالأنشطة الإنتاجية في البيئة الاجتماعية عن طريق قياس ذلك الأثر وتحديد دور المؤسسة لتحقيق التكاليف والمنافع الاجتماعية وإفصاح ذلك في القوائم المالية4

تعريف عام: المحاسبة هي تقنية، علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها، وتطبيقها يهدف إلى جمع وتقسيم وتقييم واحتساب وتنظيم الحركات معبر بمصطلح نقدي.

و هي مجموعة من البادئ و القواعد المتعارف عليها التي تستعمل في تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية و التبادلات التجارية دات القيمة في السجلات لغرض تحديد نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة و كدلك المركز المالي في نهاية تلك الفترة حيث تتلخص فيما يلي:

التسجيل : هو تسجيل لجميع العمليات المالية في دفاتر.

التبويب : هو ترتيب جميع البيانات و تصنيفها مع فرز العمليات و معلومات ذات طابع واحد

التلخيص :هو وضع البيانات التي تم تسجيلها و تبوبها في صورة معلومات مفيدة على شكل تقارير قوائم توضح

---

[4]عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، ،1990ص15

[5]سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية(دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية(، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ،2008-2009 .ص13 نفسه، ص14

النتائج و الحقائق

المطلب الثاني :وظائف المحاسبة وأهدافها

●**وظائف المحاسبة** للمحاسبة وظائف عدة من بينها[6]

1.**الوظيفة القانونية:**جاء القانون التجاري في مادته التاسعة09) (والتي تنص على كل" شخص معنويأو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية "نستخلص من هذه المادةأن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائجالمدونة على مستوى المحاسبة وكذلك أيضا تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

2.**الوظيفة التسييرية:** إن المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الإدارة بالمعلوماتالمحاسبية والمالية والاقتصادية الضرورية وهذا من أجل اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة، كما تساعدالمؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية التي تحدد بها نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارةخلال الفترة المحاسبية كتص وير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

●**أهداف المحاسبة** لقد تطورت الغاية من المحاسبة تلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصرأهم الوظائف المحاسبية فيما يلي[7]:

1-**وسيلة إثبات:** تعتبر المحاسبة ذ اكرة مكتوبة من عمليات المؤسسة، ومن الطبيعي أن تشكل وسيلة إثباتفي عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم وما عليهم (حقوق/ديون) معالقدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت سنة 1673م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعدمعينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

2-**وسيلة مراقبة:** تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين والاشتراكات الماليةللأجراء، ومراقبة الوعاء الضريبي والتحقق من صحة التصريحات الضريبية المراقبة بهدف الحراسة والعقاب،إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية والخارجية في عملية المراقبة لمراقبة الغش والأخطاء، ومنه فهي أداةللمراقبة القانونية، الجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

3-**تساعد على اتخاذ القرارات:** تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أوللمتعاملين الخارجيين، ويعتمد المسيرون أساسا على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة وتسييرنشاطات المؤسسة

---

[6]يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص13

[7]غيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة،2008 .ص24 - ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007

كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، ولاختيارالاستثمارات والتموين، وتعتمد عليها البنوك لتقديم قروض للمؤسسات والسلطات العمومية في تقديمالإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

4-**تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي:** تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييمالكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجهلمتابعة الانجازات ومقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.

5-**تغذي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية:** تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأوليةللإحصائيين والمحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتجمع المعلوماتعن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.

6-**تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي:** تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقةفي علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، والتي تنبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية علىالتعبير عن الواقع، إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلانستعمل في البحث عناتفاقيات بين المسيرين وممثلين العمل، وتحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة،فيستخدمها المسيرون في الدفاع عن سياستهم، والنقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

المطلب الثالث :فروض المحاسبة ومبادئها

● **فروض المحاسبة :**يقصد بالفرض أنه التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحةالظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقرار والاستنباط، وحينماتكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولةوصحيحة .وعلى هذا الأساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المعادراستها .ثم يجري التكهن بفرض أو مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعةاستنتاجات مشتقة.

إن الفروض المحاسبية الأكثر انتشارا وقبولا في الفكر المحاسبي والتي كانت انعكاسا مباشر لتطور المحاسبة فيمراحلها المختلفة .وهي كالتالي[8]:

1-**فرض الوحدة المحاسبية:** يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها واكتسابهاالصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين .لذلك فإن الإقرار عن ملكيتها يتمبواسطة إعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهمالشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعملية التي تقوم بهابصفتها الشخصية المستقلة .وبهذا المعنى فإن

[8]وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص05-74

البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي – وتجميعأجزائه – تعبر عن الوحدة المحاسبية.

2-**فرض الاستمرار:** بمقتضى فرض الاستمرار، يرى المحاسبون أن الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئهاواكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة، وحدة مستمرة، ومستمرة النشاط، دون النظر إلى العمر الطبيعيللمالكين .وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصينمستقلين عن يعضهما، ولكل منهما أهدافا وخططا مستقلة عن بعضهما ويسعيان إلى تحقيقها.

ولذلك فإن النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة، إلى أن يتم تصفيتها بشكل فعلي، وقد اعتبر هذا الفرض أحد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة، لكونه أحد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي، والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة لمحاسبية، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع.

3-**فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:** من البديهيات في الفكر المحاسبي أن الموارد الاقتصادية التيتمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر متجانسة (أراضي، مباني...) ونتيجة لعدم التجانس فيالموارد، أصبح لزاما إيجاد وحدة قياس موحدة نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التيتحدث في الوحدة الاقتصادية خلال الفترات المحاسبية المختلفة .لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياسالقيم والتغيرات التي تحدث فيها، باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها، تنسجم مع أسلوب التبادلالسائد في الحياة الاقتصادية .وعليه يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي، على أنهاعملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد .وهكذا اتضح أن المقياسالنقدي والفرض القائم عليه، يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة، على شكل أرقامونسب، وإيجاد مقدار التغييرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغييرات في الفترات المحاسبة المختلفة.

وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة .تصلح لأن تكون مقياسا لمخزون قيمة الثروة فيالفترات الزمنية المختلفة إلا أن بروز ظاهرة التضخم في أربعينيات هذا القرن، التي شملت عديدا منالحروب نجم عنها متغيرات اقتصادية غير متطورة في الفترات السابقة .أدت إلى التشكيك في الأفكارالتقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليديةلمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية.

وقد شملت هذه الأفكار – بالدرجة الأولى – عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود، التي قدمت أكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق، وبالتالي فان التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة.

4-**فرض التوازن المحاسبي:** يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازنالمحاسبي، والذي مفاده أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من توازنطرفي أي قيد محاسبي، الذي يكون مجموعه الجبري صفرا، إذ أن معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستندعلى القيد المزدوج موجب يقابله

معامل جبري سالب، بنفس القيمة في الجانب الخصوم، ويبقى الرصيدالصفري صحيحا، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى إعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن .ويكاديكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة، الذي لقي قبولا عاما لدى جميع المحاسبينفي التطابق العلمي، ويمكن أن نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية:

الأصول – الخصوم = صفر

الأصول – (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة – في وجهة نظر المحاسبين –أن كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمةمصادر التمويل الذاتية والمقترضة، وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية.

● **مبادئ المحاسبة :**المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عبارة عن معايير أعدتها مهنة المحاسبة تلقى القبولالعام في الممارسة العملية للمحاسبة، وتختص بإرشاد وضبط الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بكيفيةإعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وهناك أربعة مبادئ وهي[9]

1**(مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية:** يعني هذا المبدأ إن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها، أي سعر الاستبدال في تاريخ حدوثها، وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض، وأيا كانت القيمة العادلة فسوف تظل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها.

وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقا وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، بل ويمكن التحقق منها .وبسبب هذا الصدق وهذه الثقة تظل التكلفة التاريخية هي الأنسب في إعداد القوائم المالية رغم أن المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة تكون أفضل، في بعض الأحيان.

2**(مبدأ المقابلة:** ويعني هذا المبدأ أن يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات، وصولا لنتائج أعمال المؤسسة خلال الفترة، سواء كانت صافي دخل أوصافي خسارة .ويؤدى هذا المبدأ أن تقوم إدارة المؤسسة بتحديد أعباء الفترة المحاسبية الذي ساهمت فيتحقيق للمؤسسة في نفس الفترة، ثم مقابلتها بهذه الإيرادات، من خلال قائمة الدخل، لكي تحدد ناتجالمقابلة، سواء كان صافي دخل أو صافي خسارة، تضاف إلى –أو تطرح من –حقوق الملاك.

3**(مبدأ الإفصاح الكامل:** ويعني هذا المبدأ أن تقدم القوائم المالية للمؤسسة وإيضاحاتها المتممة لهامعلومات كافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها،وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض هذه القوائم.

---

[9]عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007ص 25-21

ويبنى على ذلك أن المعلومات المفصح عنها، من خلال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، يجب أن تكونمكملة للمعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية ولا تتعارض معها وليست وسيلة لتصويب ما قد يكون بها من تحريف.

كما يتضمن الالتزام بهذا المبدأ أيضا الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، مثل تحصيل مبالغ من العملاء أو بيع أصول معينة، طالما كانت هذه الأحداث مرتبطة بالفترة المحاسبية التي أعدت عنها القوائم المالية من ناحية، وقبل تاريخ اعتماد إدارة المؤسسة للقوائم المالية من ناحية أخرى.

مبدأ تحقق الإيراد: من المعروف محاسبيا أن الإيرادات تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوق الملاك، وتؤدي أيضا إما إلى زيادة الأصول أو نقص الالتزامات أو كلاهما .وهي مقابل ما أدته المؤسسة للغير من منافع في الصورة سلع أو خدمات ووفقا لهذا المبدأ يتحقق الإيراد بالبيع أي في لحظة التبادل، أي انتقال السلع والخدمات للعملاء، كما هو الحال في المؤسسات التجارية والصناعية .وأن كان هناك نقاط قد تكون أكثر ملائمة لتحقق الإيراد ومن ثم الاعتراف به بخلاف التبادل، كما هو الحال في أنشطة المهن الحرة والزراعة والمعادن النفيسة

المطلب الرابع : انواع المحاسبة ودورتها محاسبية

أ- أنواع المحاسبة:

هدا ما قد يثير البعض بمعرفة انواع المحاسبة التي تدرس في جامعات ، نلقي نظرة من بعض انواع المحاسبة:

-المحاسبة المالية :ما ذكرناه بالاساس في تعريف المحاسبة بانها علم يستند الى مجموعة من القواعد و المبادئ لتسجيل و تبويب و تصنيف الاحداث الاقتصادية لاخراج تقارير المالية تخدم لاغراض اخرى فهى كلها تخص المحاسبة المالية و حتى المعايير الدولية للمحاسبة و حتى بالتقسمية الاخرى الفروض و المبادئ فهي كلها تخص لالمحاسبة المالية ، هي خروج التقارير المالية على المشاريع للاستخدام من قبل اطراف اخرى سواء اطراف داخلية او خارجية ، بمعنى صحيح المحاسبة تعتبر اساس العمل المحاسبي.

-المحاسبة الادارية :هي عملية تحديد و قياس و تحليل لاصال المعلومات المالية المطلوبة من قبل الادارة للتخطيط و مراقبة و تقييم عمليات الشركة.

-محاسبة التكاليف :هي المحاسبة التي تهتم بتكلفة الشئ المنتج من سلعة او خدمة و ربحية و تحديد تكاليف كل شيء معالجتها و هي تعمل كما نرى ضمن المحاسبة المالية فهي تاخد معلومات من المحاسبة المالية للمحاولة لتحديد تكلفة شراء المنتج او معرفة و توضيح الانحرافات بين الفعلي و التقديري

-محاسبة الشركات :و هدا ما يدرس في بعض الجامعات كعناوين مثل محاسبة شركة الاشخاص و محاسبة شركة الاموال و هدا النوع يشرح بعض العمليات الخاصة بالشركات مثل شركات اسهم او كيفية دخول و خروج شريك في الشركات التضامنية و ايضا بها القانون التجاري.

-**المحاسبة الوطنية** :يختص هذا النوع من المحاسبة بقياس الناتج الوطني و الدخل الوطني و مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الوطنية في هدا الناتج.

ب- تتضمن الدورة المحاسبية خمس خطوات اساسية هي:

-تحليل العمليات المالية.

-التسجيل بدفتر اليومية.

-الترحيل لدفتر اليومية.

-التلخيص و اعداد ميزان المراجعة.

-اعداد القوائم المالية.

- **الخطوة الاولى :تحليل العمليات المالية:**

هناك العديد من الانشطة و العمليات التي تحدث بالمؤسسة مثل شراء و بيع البضاعة الاقتراض من البنك و دفع رواتب العاملين ، شراء الاراضي ، تعتبر هده الانشطة عمليات المالية يجب ان يتم اتباتها بالدفاتر المحاسبية. كما ان هناك عمليات اخرى لاتعتبر عمليات مالية و بالتالي لايتم اثباتها بالدفاتر المحاسبية مثل التفاوض على شراء معدات جديدة.

و هده يقودنا الى تعريف العملية المالية : و هو انها عبارة عن نشاط او حادثة يمكن قياسها بشكل نقدي و تحدث تغييرا على عناصر المركز المالي.

ان كل عملية مالية بحاجة الى تحليل فبعد ان يتم تحديد طبيعة العملية فيما اذا كانت مالية ام لا يسندللمحاسب مهمة اثباتها بالدفاتر المحاسبية و عملية التحليل هي عملية فهم و استيعاب العملية المالية و بيان ماتحدثه من تاثير على عناصر المركز المالي و تستخدم معدالة الميزانية كوسيلة لتحليل العملية[10]

- **الخطوة الثانية :التسجيل بدفتر اليومية**

هي الدفتر الاجباري الاول ، تسجل فيه كل العمليات المحاسبية بحسن حدوثها يوما بيوم بهدف المحافظة على البيانات في ص ورتها الاصلية[11].

اليومية: هي دفتر القيد الاصلي للبيانات المحاسبية بحيث توفر للمؤسسة الحصول على سجل تاريخي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة و البيانات المتعلقة بها1

شكلها : تظهر اليومية بالشكل التالي:

[10]دهمش نعيم ،محمد ابو نصار و محمود الخلايلة ، مبادئ المحاسبة ، معهد الدراسات ، الاردن.

[11]محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، طبعة ، 1999 -ديوان المطبوعات الجامعية ، ص02 03 -

الجدول رقم: (1)نموذج عن يومية

رقم الحساب		البيان	مدينداائن	
		تاريخ العملية تعريف المسند الذي وضعت به العملية		

المصدر : ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،ص125

-خانة رقم الحساب : تسجل فيه ارقام الحسابات التي تتطرق اليها العمليات المحاسبية مع مراعاة الجانبالمدين و الدائن.

-خانة البيان : ذكر اسم الحساب الاخد و حساب المقدم مع تاريخ العملية و معرفة المستند الديوضعت فيه العملية.

-خانة المدين:تسجل المبالغ المالية الخاصة بالحساب الأخذ.

-خانة الدائن : تسجل المبالغ المالية الخاصة بحساب المقدم

تسجيل العمليات في اليومية:يتم التسجيل باتباع:

-القيد المفرد: يطبق القيد المفرد عن طريق تخقيض صفحة من دفتر التاجر للمدينين) العملاء (و صفحة الدائنين) الموردون.)

-القيد المزدوج : وجد القيد المزدوج على اساس مفهوم الثنائية في المحاسبة و هي ان كل عملية تحدثتاثير على طرفي و بالتساوي و لكن التاثير يكون موجبا على طرف و سالبا على طرف اخر و على[12]اساس هده الفكرة يمكن تسجيل العمليات في الدفاتر المحاسبية و استخراج النتيجة خلال فترة محاسبيةمحددة .و يطبق القيد المزدوج بسبب ما يتمتع به من مزايا نذكر منها[13] :

✓يحقق الدقة الحسابية في الدفاتر المحاسبية.

✓يتماشى مع التنظيمات المحاسبية في كثير من دول العالم[14]

- **الخطوة الثالثة : ترحيل القيود الى دفتر الاستاذ**

الترحيل هو وسيلة لتبويب العمليات المحاسبية لاظهار اثارها على الحسابات المختلفة في الوحدة الاقتصادية[15].

تعريف دفتر الاستاذ: يتضمن هذا الدفتر مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تتجمع في كل

[12]جيمس اكاستين ، جويل ليركل ، نظريات و سائل في في اصول المحاسبة ، سلسلة ملخصات سترم.
[13]نعيم دهمش ، مرجع سبق ذكره، ص 48

[14]عبد السميع الدسوقي ، اساسيات المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر و الطباعة ، 2002 -ص93

[15]ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص **06**

حسابات جميع العمليات المالية المتعلقة به و لهذا يضم دفتر الاستاذ جميع حسابات المؤسسة قد يكون على شكل بطاقات او دفتر مجلد.

الجدول رقم : (02)نموذج دفتر الاستاذ.

المبلغ	التعيين	التاريخ	المبلغ	التعيين	التاريخ

المصدر: ابراهيم الاعمش ،مرجع سبق ذكره ،ص134

الخطوات المتبعة في عملية الترحيل:

1-يبحث عن الحساب الخاص بهدا الحساب في دفتر الاستاذ.

0-يثبت في جانب المدين من الحساب.

3-يكتب في خانة التعيين في الجانب المدين الطرف الثاني من القيد.

4-يكتب في خانة التعيين في الجانب المدين الطرف الاول من القيد. [16]

- **الخطوة الرابعة : ترصيد الحسابات و اعداد ميزان المراجعة**

يقصد بترصيد الحسابات ايجاد الفرق بين المبالغ الظاهرة بالجهة المدنية للحساب و مبالغ الظاهرة بالجهة الدائنة للحساب. و رصيد اي حساب اما ان يكون مدينا او دائنا او صفر.

و يكون رصيد الحساب مدينا عندما تكون مجموع المبالغ المدينة تزيد عن مجموع المبالغ الدائنة ، و تكون دائمنة عندما تكون مجموع المبالغ الدائنة1

اعداد ميزان المراجعة:

ميزان مراجعة اداة لقياس التوازن الحسابي للتاكد من صحة التسجيل بالدفاتر هو وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الاستاذ.

مرتبة حسب مخطط المحاسبي جديد يجب ام يكون:

-مجموع مبالغ مدينة = مجموع مبالغ الدائنة.

-مجم وع الارصدة المدينة = مجموع الارصدة الدائنة

-مجموع المبالغ في ميزان المراجعة = مجموع اليومية. [17]

- **الخطوة الخامسة :اعداد القوائم المالية و الحسابات الختامية**

1-**اعداد الميزانية العامة :**و هي عبارة عن كشف او بيان على على جانبين : الجانب الايمن يتضمن ارصدة الاصول و الجانب الايسر يتضمن ارصدة الخصوم ، حيث يتساوى الجانبين و تحدد النتيجة

[16]محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

[17]

0-**جدول حساب النتائج** :هو كشف الايرادات و المصاريف المحققة خلال الفترة المحاسبية عن طريق اجراء مقارنة بين المصاريف و الايرادات يمكن الوصول الى تحديد نتائج اعمال مؤسسة و كدلك صافي الربح او

خسارة مرورا بتحديد الهامش الاجمالي ثم القيمة المضافة فنتيجة الاستغلال او النتيجة خارج استغلال و اخيرا النتيجة الصافية للفترة المحاسبية[18]

3-**جدول سيولة الخزينة** :الهدف من جدول سيولة الخزينة هو اعطاء مستعملي الكشوف المالية اساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الاموال و نظائرها و كذلك معلومات بشان استخدام هده السيولة المالية.

4-**جدول تغيير الاموال الخاصة** :مفهومه يشكل جدول الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي اجريت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الاموال خاصة للكيان خلال السنة المالية.

[18]محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ص 84

المبحث الثاني :النظام المحاسبي المالي SCF

بصدور القانون 11-54بتاريخ 20نوفمبر ،2554المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والقاضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ودخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في الفاتح من جانفي لسنة 2009أجل بعدها إلى غاية الفاتح جانفي ، 2010تكون الجزائر قد حققت قفزة نوعية باعتباره تغييرا حقيقيا في الثقافة المحاسبية.

ولذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح كل من مفهوم النظام المحاسبي المالي وأسباب ظهو ره، وكذا أهدافه وطبيعته.

المطلب الأول:تعريف النظام المحاسبي المالي خصائصها وأهدافها

1-**تعريف النظام المحاسبي المالي :**لقد جاء القانون رقم 11-54بتاريخ 20نوفمبر ،2554يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد ، 47وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في اية السنة المالية[19].

●**أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي :**ظهر النظام المحاسبي المالي نتيجة عدة أسباب منها[20]:

أ- أسباب محاسبية

محدودية المخطط المحاسبي الوطني

محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة فيشكل عددي وبصفة دوريةإيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعاروإنشاء بورصة الجزائر.

الحاجة إلى معلومة محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

-طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.

-توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسةوتوزيع الأرباح.

-توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

---

[19]القانون رقم ،11-54الصادر بتاريخ ،2554/11/20المتضمن النظام المحاسبي المالي، 0-7-2

[20]معلومات مستخرجة من الموقع ، bensaidamine.yolasite.comتم التصفح بتاريخ 11/12/2510

ب -**أسباب مالية:**

●الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسةالاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.

●إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم الماليةإعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية دف إعداد تقارير مالية متجانسة

0-خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافها

أولا:خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص منها[21]:

❖وجود إطار فكري للمحاسبة الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات.

❖شمل على كل العمليات من حيث قواعد التقييم وكيفية الحساب، بما فيها تلك التي لم يتعرض المخطط المحاسبي الوطني لمعالجتها مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الإيجاري.

❖وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسات وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية.

❖إلزامية تقديم حسابات مدمجة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.

❖التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ،خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، المنتشرة حاليا دون تنظيم.

❖وضع نظام محاسبة مبسطة قائم على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتجار الصغاروالحرفيين

❖توسيع بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ال التطبيق.

ثانيا: طبيعة النظام المحاسبي المالي

تكمن طبيعة النظام المحاسبي المالي في التعديلات التي جاءت فيه والمتمثلة في العناصر الآتية[22]:

-إعطاء تعاريف ومفاهيم وبناء الإطار التصوري للنظام الجديد

-تحديد طرائق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول وعناصر الخصوم وكذلك حسابات التسيير وإيضاحات خاصة بالمفاهيم.

---

[21]معلومات مستخرجة منwww.golan.comكتابة بوشايبابراهيم،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير المؤسسة ،جامعة الجزائر بعنوان:**النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، في تاريخ 21/51/2510ص 12

[22]نفس المرجع السابق

-تحديد قواعد وميكانيزمات تسيير الحسابات.

-إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، والجداول الملحقة، تحديد الحسابات ونظام ا موعات وكيفية تسيير الحسابات.

ثالث :أهداف النظام المحاسبي المالي

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي[23]:

- تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تعريف الإطار المفاهيمي بما فيه مجال التطبيق، مستخدمي البيانات المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة والاتفاقيات القاعدية....الخ.

- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية تسهل القواعد المحاسبية.
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.
- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزماتالإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- الإستجابةلإحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين مستثمرين، الأعضاء المستخدمين، مقرضين دائنين، زبائن، جمهور،الدولة...الخ.
- تخدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير، يرتكز على أسس مشتركة وكذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار أو الإجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار المفاهيمي وسيلة وأداة الإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على مستوى المعايير المتاحة، يتضمن هذا الإطار مجال التطبيق، مستعملو القوائم المالية، أهداف القوائم المالية، المبادئ والقواعد الأساسية للمحاسبة.

1-مجال التطبيق : يخضع للترتيبات التي جاء ا النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة كل من[24]:

---

[23]حواس صالح، **التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره عل مهنة التدقيق**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2554-2551ص

[24]الجريدة الرسمية، العدد ،47المؤرخ في 25نوفمبر2007

-الشركات الخاضعة للقانون التجاري.

-التعاونيات.

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون لسلع والخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني وتنظيمي.

-كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة

-مالية مبسطة.

2-مستعملو القوائم المالية[25]: تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة ومن أهم مستخدمي هذه التقارير: المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة، ممولي المؤسسة، الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابة (إدارة الضرائب الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط)... المتعاملين الآخرين مع المؤسسة كمؤسسات التأمين، الأجراء، الموردون والزبائن،كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

3-أهداف القوائم المالية:

تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى إتخاذ قرارات اقتصاديه قد تشتمل على سبيل المثال على قرارات للإحتفاظ باستثماراتها في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

4-المبادئ والقواعد المحاسبية المالي:

أ- مبادئ المحاسبة المالي

هناك مبادئ أساسية يجب التقيد ا عند تحضير القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، هي[26]:

❖ **المحاسبة بالالتزام:**

تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون إنتظار وقت التسديد أو القبض

[25] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية**، الجزء الأ ول، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ، 2008ص15

[26] المرجع السابق، ص ص 11-15

النقدي.

❖ **إستمرارية الاستغلال**

يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا والثانية المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل بالإضافة إلى المحاسبة بالالتزام واستمرارية الإستغلال يوجد مجموعة من المبادئ الأخرى التي ثبتها النظام المحاسبي منها.

❖ **الأهمية النسبية** بناءا على هذا المبدأ فإن العناصر التي قيمتها صغيرة لا ينبغي أن تستغرق كثيرا من الجهد وإنما معالجتها بأكثر الأساليب ملائمة اقتصادا.

❖ **الحيطة والحذر** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.

❖ **ثبات وإستمرارية الطرق المحاسبية** يعبر هذا المبدأ على أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى.

❖ **التكلفة التاريخية** يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الإقتصادية بتكلفة شراءها أو تكلفة إنتاجها.

❖ **عدم المقاصة** ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء، يجب أن تسجل بصفة منفصلة.

❖ **القيد المزدوج** يشترط توازن الحسابات بالنسبة لكل عملية.

❖ **تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني** يقر هذا المبدأ أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

❖ **تطابق الميزانية الافتتاحية لدورة مالية مع الميزانية الختامية للدورة السابقة** كما يتطلب توفير الخصائص النوعية للمعلومة في الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية وهي الملائمة، الموثوقية، سهولة الفهم، القابلية للمقارنة.

ب – **القواعد الأساسية للمحاسبة** :للمحاسبة مجموعة من القواعد منها[27]:

-كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.

-ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجع الداخلية والخارجية.

-عناصر الأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة.

[27]رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابةللمعيير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصصمحاسبة،كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة ،2515-2511ص ص 11-11

-كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم إنطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة.

-دليل أعمال اية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.

-كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد.

-يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات المؤسسة.

-كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة ا يجب أن تحتفظ ا لمدة 10سنوات على الأقل

-يوقع ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للمؤسسة وتمسك هذهالدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.

-ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

-يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالية المالية.

-تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخالإقفال.

-كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.

-كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا.

-لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذاكان يهدف إلى تحسيننوعية الكشوف المالية.

-يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة عددية وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبيةوغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبيةبأخرى.

5-قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي :تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، من المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة، وفيما يخص تقييم وتسجيل التثبيتات سيتم دراستها في الفصل اللاحق.

5-1المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم :تتمثل في المبادئ الأساسية للتسجيل المحاسبي وقواعد التقييم لعناصر القوائم المالية

0-1-1شروط تسجيل الأصول،الخصوم، النواتج والأعباء :هي نفس القواعد المنصوص عليها في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية والمتمثلة في[28]:

-تسجيل المبادلات.

-غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى لا مكتوبة ولا مرقمة.

-يسجل الأصل في الميزانية إذاكان من الممكن جلب للمؤسسة مزايا اقتصادية مستقبلية ويتم تقييمه بصفة

[28]بوسبعينتسعديت، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجيستر**، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2515، 2551ص ص 45-11

مدققة.

-يسجل الخصم في الميزانية إذاكان من المحتمل أن يسدد الالتزام الذي يمثله الخصم ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة وإذاكان مبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة مدققة.

-يسجل الإيراد في حساب النتيجة إذا حدث زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية والمتعلقة بالزيادة في الأصول أو نقص في الخصوم وإذاكان من الممكن تقييمه بصفة صادقة.

-تسجل التكلفة في حساب النتيجة إذا حدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم

5-1-0القواعد العامة للتقييم[29]: تقييم العناصر المقيدة في الحسابات ،كقاعدة عامة،على أساس التكلفة التاريخية.

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات ،عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع ،والتخفيضات التجارية والتنزيلات في السعر وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي:

-بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة بمقابل مالي، من تكلفة الشراء.

-بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة كإسهام عيني ،من قيمة الإسهام.

-بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المشا ة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة،وتسجل الأصول المشا ة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة.

-بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة مجانا، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.

-بالنسبة إلى السلع والممتلكات أو الخدمات التي تنتجها المؤسسة من كلفة الإنتاج.

تقييم القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل من الأصول المالية بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات.

5-0القواعد الخاصة بالتقييم والتسجيل هي قواعد تكمل القواعد العامة وتخص بعض عناصر الميزانية وحساب النتائج ، ويمكن ايجازها فيما يلي:

5-0-1المخزنات والمستحقات طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزنات بأقل تكلفة وقيمة الإنجاز الصافية ،وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزنات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون ،وعند خروجها من المخزن، تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولا خارج أولا وإما بالتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج.

[29]النظام المحاسبي المالي،(الجزائر (، 2008 :ص ص 1-4

5-0-0مؤونة الأعباء والمخاطر مؤونة الأعباء هو خصم مالي يكون إستحقاقه أو مبلغه غير مؤكد ،وتسجل المؤونات محاسبيا عندما:

-تكون للوحدة إلتزام مالي قانوني أو ضمني ناتج عن حدث ماضي.

-تكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الإلتزام.

-يمكن تقدير مبلغ الالتزام بصفة موثوق فيها.

5-0-3القروض والخصوم المالية الأخرى يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

تتشكل القوائم المالية التي يتم إعدادها حسب النظام المحاسبي المالي من الميزانية، حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة،جدول تدفقات الخزينة والملحق[30]

1-**الميزانية :**تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة،تقدم الميزانية موجودات وإلتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية. حيث أن الميزانية تضم عناصر الأصول والخصوم، ويجب أن تعرض الميزانية على أساس الزمن أي أصول متداولة وغير متداولة وكذلك خصوم متداولة وغير متداولة[31].

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المصرفية المماثلة تجمع بين الأصول والخصوم حسب الطبيعة، وتعرض حسب درجة السيولة والاستحقاق.

ولا يمكن تعديل عناصر الميزانية إلا على أساس قانوني أو تعاقدي أو احتمال تحقيق عناصر الأصول والخصوم في آن واحد.

0-جدول حساب النتائج [32]جدول حسابات النتائج هو جدول تلخيص للأعباء والنواتج التي حققتهاالمؤسسة خلا الدورة، يبرز النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتيالأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد ا اميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي،القيمةالمضافة،والفائض الخام للاستغلال.

---

[30]القانون رقم ،54- 11مرجع سبق ذكره ص 15-51

[31]لعشيشي جمال، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، دار الاوراق الزرقاء، الجزائر، ، 2010ص16

[32]سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كليةالعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،تخصصمحاسبة،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2517- 2013ص ص 71-11

3-**جدول تدفقات الخزينة :**يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج ،يتم عرضجدول تدفقات الخزينة دف تمكين المؤسسة من تقييم قدر ا على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلهاأثناء الدورة المحاسبية ويتضمنما يلي:

✓الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال(.

✓الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستغلال(.

✓الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل(.

يمكن تقديم وعرض جدول تدفقات الخزينة إما بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

4-**جدول تغييرات الأموال الخاصة** يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:

-النتيجة الصافية.

-حركة رأس المال (زيادة ،نقصان ،استرجاع(.

-مكافآت رأس المال (توزيع الحصص(

-نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

-تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطاؤها أثر مباشر على رأس المال.

●**مدونة الحسابات :**يفرض النظام المحاسبي المالي مدونة (قائمة) حسابات إجبارية يمكنها المساعدة في إعتماد معلومة مالية مطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، قريبة من مدونة المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وقريبة أيضا من مدونة المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة[33]

يتم تجميع حسابات النظام المحاسبي المالي في أصناف،بحيث يميز بين أصناف حسابات الوضعية وأصناف حسابات التسيير،فالعمليات المتعلقة بالميزانية موزعة على خمسة أصناف من حسابات الوضعية،كالآتي: حسابات رؤوس الأموال،حسابات المخزنات وما هو قيد الإنجاز،حسابات الغير والحسابات المالية.

أما العمليات المتعلقة بحساب النتائج فتوزع على صنفين من حسابات التسيير،كالآتي:

-الصنف السادس:حسابات الأعباء.

-الصنف السابع:حسابات النواتج.

وفي ما يلي أهم التغيرات التي تطرأ على مدونة المخطط الوطني للمحاسبة، نتيجة اعتماد مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:

-كل حسابات الغير في الصنف الرابع، بحيث يمكن أن تكون مدينة أو دائنة ،بعدما كان المخطط الوطني للمحاسبة يخصص الصنف الرابع للحسابات المدينة والصنف الخامس للحسابات الدائنة.

[33]بوسبعينتسعديت، مرجع سبق ذكره، ص15

-الأموال الجاهزة (الحساب رقم 48في المخطط الوطني للمحاسبة) تحول إلى الصنف الخامس

-يتم إلغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع، ويسجلان في الحساب رقم 45 "مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة، وأداء الخدمات "،الذي تسجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها.

-الحساب رقم 65والحساب رقم 75يتم تخصيصهما لأعباء عمليتيه أخرى،ونواتج عمليتيه أخرى ،على الترتيب.

-الأعباء المالية يتم وضعها في الحساب رقم ، 66والنواتج المالية في الحساب رقم ، 76خارج النتيجة العمليتيه (يتم بواسطتهما حساب النتيجة المالية(.

-الأعباء الإستثنائية والنواتج الإستثنائية ،يتم وضعهما في الحسابين 14-44على ترتيب

-المخصصات (الإهتلاكات، المؤونات والخسائر في القيمة) والإسترجعات (على الخسائر في القيمةوالمؤونات) خصص لهما الحسابين 11-41على ترتيب

-يتم تسجيل الضريبة على أرباح الشركات محاسبيا في الحساب رقم 11 "الضرائب على النتائجوماشبه."

-إلغاء تحويل تكاليف الإنتاج وتحويل تكاليف الاستغلال، بحيث يتم تحميل مباشرة القيود المحاسبية الخاصة بالتحويل في الأطراف المدينة والدائنة للحسابات المعنية.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد وإتخاذ القرار المحاسبي تبين لنا ما يلي:

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة.

ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

الفصل الثاني

اتخاذ القرار وعلاقته بالمحاسبة

المبحث الأول : إتخاذ القرارات

إن اتخاذ القرارات هو نشاط إنساني مركب، وتبدأ عملية اتخاذ القرارات بشعور من الشك وعدم التأكد منجانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالةالشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة.

وتوصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات، وأن قدرته على اتخاذالقرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القراراتهي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذالقرارات المناسبة.

حيث يرى أن نجاح الإدارة في مهامها يعتمد على التزامها بتطبيق كافة خطوات عملية اتخاذ القرارات بشكل علميودقيق، وهذا يسهل عليها عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وكذلك مواجهة الحالات الطارئة واستغلالالفرص المتاحة بشكل يتناسب مع أهداف الجهة متخذة القرار[34].

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

تشير عملية اتخاذ القرارات إلى عملية الاختيار التي يتم بموجبها اتخاذ القرار اختيار وتبني حل معين لمشكلة ما منبين عدد من الحلول البديلة، وتتم عملية الاختيار هذه استنادا إلى هدف يبغي متخذ القرار تحقيقه، ضمن قيودوشروط محددة وتحت تأثير عوامل متباينة وضغوط مختلفة الأمر الذي يجعلها عملية صعبة ومحفوفةبالأخطار، وتستوجب الدقة والحذر في اختيار المؤشرات الكمية والكيفية لأهداف القرار وقيوده وقواعد صنعهوسبل تنفيذه[35].

وأشار أن لفظ" عملية "يعني إن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجةمعينة أو تحقيق هدف معين .وتعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بمايسهل اتخاذ قرار معين .وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فان النمط العام يشتمل علىثلاثة خطوات رئيسية وهي:

- التعرف على المشكلة
- تحديد البدائل المتاحة
- تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرارات أهميتها للوصول إلىقرار سليم من وجهة نظره.

---

[34]أبو حشيش،خليل، 2003م دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنيةالهاشمية دراسة تطبيقية،مجلة ص5

[35]الدهراوي، كمال، محمد، سمير، 2002م، نظم المعلومات المحاسبة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ص55

ويرى أن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير، حيث إننا نجد أن التخطيط والتنظيم وإدارة الأفراد والقيادةوالرقابة هي الوظائف الرئيسية للإدارة نجد كلا منها يتصل بوضوح بالقرارات وذلك لتنفيذ الخطة ووضعالأهداف.

أما فيرى أن عملية اتخاذ القرارات هي" عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل "أو هي "عبارةعن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة."

وقد استنتج الباحث تعريف شامل (تم ذكره في المبحث السابق) لعملية اتخاذ القرارات بأنها" الطريقة المنظمةلمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيارالبديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه[36]."

المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرارات

تمر عملية صنع القرارات بمراحل متعددة ومتتالية، تبدأ من لحظة بروز المشكلة الإدارية إلى حيز الاهتمام،وتنتهي باختيار الحل الأفضل ووضعه موضع التطبيق وتقييم نتائجه، عن طريق المعلومات المرتدة وتصحيحه فيحال الضرورة، ويعتبر Simonمن أوائل من قسم عملية صنع القرارات إلى مراحل أو أنشطة، فقد قسم عمليةصنع القرارات إلى المراحل التالية:

-مرحلة البحث والاستطلاع وجمع المعلومات

-مرحلة التصميم، وهي عملية البحث عن بدائل مختلفة

-مرحلة الاختيار، أي اختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل إليها في مرحلة التصميم

ولكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، ولكي تكون كذلك ينبغي أن تمر بمراحل عديدة.

لكن اختلف معه حيث افترض أن عملية اتخاذ القرار تتضمن أربع خطوات هي : تحديد المشكلة، تنمية البدائل،تحليل البدائل، اتخاذ القرار النهائي، واتفق معه في ذلك أما(عسكر أضاف خطوة خامسة وهي تنفيذ القرار.

ويرجع هذا التباين في تحديد عدد الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات إلى محيط المنظمة الداخلي أوالخارجي أو الاثنين معا .وعلى الرغم من تعدد الآراء التي تطرح عند البحث في مراحل وخطوات عملية اتخاذالقرارات الإدارية فان هناك شبه اتفاق حول طبيعة النشاطات والمهام التي تتطلبها العملية من حيث العموم.

ويرى الباحث عموما أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ينبغي إن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية تهدف

[36]السعايدة، منصور، 1993م، المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط– اتخاذ القرارات –الرقابة، الطبعة الأولى، مؤسسة راماللتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، الكرك ص15

فيالنهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحلنجملها فيما يلي:

1-تحديد المشكلة :الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي " :إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون ."أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها .وعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي، وليس الأعراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، وعلى متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراية اللازمتين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، ولتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية أخرى.

2-تحديد البدائل :إذا تم إنجاز الخطوة السابقة بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكن اتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة ويحصرها في نطاق واضح. وفي هذه المرحلة يتم التعرف على البدائل الممكنة والمتوافرة لمعالجة المشكلة ويشترط وجود بديلين على الأقل لأن اختياربديل واحد بسبب أنه الوحيد لا يمثل اتخاذ قرار، ويمكن تسهيل عملية تقديم البدائل من خلالاستخدام أسلوب يشجع على تقديم أكبر عدد من الأفكار الجديدة ويشترط في الحل البديل أن تكون لهرةالقد على حل المشكلة .وأن يكون في حدود الموارد ولإمكانات المتاحة[37].

3-**تقييم البدائل (المفاضلة :** (بعد أن تم تحديد البدائل، يبدأ متخذ القرار بمقارنة هذه البدائل من حيث مزاياها وعيوبها ومساهمتها في تحقيق الهدف وحل المشكلة، ومن حيث ملاءمتها للظروف البيئية المحيطة بالمنظمة . وتعتبر مرحلة تقييم البدائل بطبيعتها عملية التنبؤ بالمستقبل، لان المزايا والعيوب لاتظهر إلا في المستقبل ويرى البعض أن هناك معوقات تمنع أو تحد من التعرف على نتائج كل بديل واهمهذه المعوقات هو نقص المعلومات، وطول الوقت وتعلق النتائج بالمستقبل وعملية التقييم هذه يجبأن تعتمد على مجموعة من المعايير (التكلفة، الوقت، درجة المخاطرة، الربح المتوقع) المرتبطة بالأهدافالمحددة بشكل مسبق .كما يجب على متخذ القرار أن يراعي عند إجراء عملية التقييم والمفاضلة بينالبدائل المتغيرات البيئية، الداخلية منها والخارجية.

4-**اختيار البديل الأفضل :** وهو ذلك البديل الذي يحقق المعيار المحدد، أو يحقق الهدف المطلوب انجازهوتعتبر تلك الخطوة من أدق وأهم خطوات اتخاذ القرار الإداري، فالبديل المختار يجب أن يتم في ضوءالظروف والإمكانيات الفعلية المتاحة، وترجع صعوبة اختيار البديل الأمثل للاعتبارات التالية:

1.تأثر عملية الاختيار بالعديد من العوامل بعضها شخص ي يرتبط بشخصية وهدف متخذ القرار

[37]الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ص 51

والمتأثرين به، وبعضها موضوعي يرتبط بتطبيق أسلوب البحث العلمي، وبعضها بيئي نابع من الخصائص البيئية المحيطة بموضوع اتخاذ القرار[38].

2.ضرورة توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بكل بديل لدراستها وتحليلها بغرض تقييم كل بديل في ضوءمزاياه وعيوبه واحتمالاته.

3.لابد من مراعاة المتغيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق كل بديل وأثرها على أهداف المنظمة وبيئة القرار الخارجية.

4.مدى التوافق والتعارض بين كل بديل وما يسبقه من قرارات، وما هي القرارات الأخرى الواجب اتخاذهافي حالة اختياره.

5-**اتخاذ القرار :** وتعني أن تضع البديل الذي وقع عليه الاختيار موضع التنفيذ ويتطلب نجاح تلك المرحلةمراعاة ما يلي:

-التأكد من وضوح مضمون القرار وأهدافه وتعريف كل منفذ بواجباته ومسئولياته وسلطاته وعلاقته بالآخرين ودوره ومكانه في تنفيذ القرار.

-التأكد من أن التنظيم الإداري بالمنظمة جيد وقادر على القيام بمسئولية التنفيذ وتتوافر لديه إمكانيات الاتصال

-توفير المستلزمات المادية اللازمة، وقد يتطلب ذلك صدور عدد من القرارات الفرعية إلى جانب توفير الإمكانيات البشرية بالتعيين والتدريب أو النقل، بحيث تتوافر للمنظمة الكفاءة الفعالة.

-ترتيب مراحل وإجراءات التنفيذ طبقا لتتابعها وأولوياتها، بحيث لا يبدأ في مرحلة إلا بعد تنفيذ المرحلةالسابقة لها.

-أن توضع المعايير والمقاييس اللازمة من حيث التكاليف والوقت والنتائج، والتي يمكن بها قياس نتائج التنفيذ.

6-متابعة تنفيذ القرار : ويتم في هذه المرحلة وضع خطة لتنفيذ الحل الذي تم اختياره من قبل متخذ القرار، كما يتم تحديد الوقت الذي سيستغرقه تنفيذ الحل، ومراحل التنفيذ والعاملين الذين تم تكليفهم بالتنفيذ، وتحديد مسئولية كل واحد منهم والطريقة التي سيتم بها تطبيق الحل والوسائل التي يمكن استعمالها لمراقبة التنفيذ والمعايير التي تقيس درجة نجاحه، بالإضافة إلى مراعاة ما قد يستجد من مشكلات أثناء الحل ووضع خطة مناسبة لمواجهتها وعلاجها والشكل التالي يوضح خطوات اتخاذ القرار الإداري

شكل رقم 11خطوات اتخاذ القرار الإداري

[38]الفرا، ماجد وآخرون، 2003م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى،غزة. ص 01-03

المطلب الثالث : تحليل القرارات

إن عملية تحليل القرارات تتطلب وضعها بشكل معين يسهل عملية تحليلها، ويعتمد اختيار الشكل المناسبلصياغة أو تمثيل القرار على طبيعة القرار أو حجمه ومدى توافر المعلومات :اللازمة لاختياره، ومن أهمالأساليب المستخدمة بهذا المجال[39].

1.مصفوفة القرارات

2.شجرة القرارات

I.مصفوفة القرارات : تتكون مصفوفة القرارات غالبا من أربعة أجزاء رئيسية هي:

أ -**حالات الطبيعة– البيئة :**تمثل الظروف المختلفة التي قد يواجهها متخذ القرار، والتي ولا شك يكون لها ور في اتخاذ قرار دون غيره.

ب -**البدائل:** وهي عبارة عن مجموعة الطرق التي يمكن بواسطتها تحقيق هدف أو أهداف متخذ القرار. وبعد المفاضلة يما بينها قد يختار احدها أو مجموعة منها.

ت -**النتائج:** ويمكن تعريفها بأنها المردودات أو التكاليف أو المنفعة الناتجة عن كل من البدائل تحت كل حالة من حالات الطبيعة.

ث -**الاحتمالات :**وهي نسب التوقعات المعطاة لحدوث كل من حالات الطبيعة، ويمكن تحديد هذه الاحتمالات بناء على خبرتنا أو خبرة غيرنا السابقة، أو من خلال البحوث والدراسات السابقة التي تقوم بها جهات متخصصة، أو بناء على تقديرات متخذ القرار المجردة.

II.شجرة القرارات :تمثل شجرة القرار مخطط لمراحل اتخاذ القرار متضمنا على بدائل القرار، حالات الطبيعة، الاحتمالات الخاصة بحالات الطبيعة، فضلا عن المكاسب والخسائر المتحققة في حالة اتخاذ قرار معين وغالبا ما تستعمل هذه الطريقة عند اتخاذ قرار بشان المشاكل كبيرة الحجم أو متعددة المراحل وتختلف عن مصفوفة القرارات في انه يمكن استعمالها لمعالجة المشاكل البسيطة والمعقدة بينما تساعد مصفوفة القرارات في حل المشاكل البسيطة فقط.

المبحث الثاني : إتخاد القرارات الإدارية

تعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات

[39]الفضل ، مؤيد ،شعبان ،عبد الكريم ، ، 2003المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة ،دار زهران للنشر، عمان ص 51

والتصرفاتالتي تتم داخل المنشأة، بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية . كما أن توقف اتخاذ القرارات مهما كانتنوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجمالمنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر اتصالها بالجمهور.

كما أن المنظمات المختلفة تعلق أهمية كبيرة على عمليات اتخاذ القرارات، بسبب الحقيقة التي تقول أن القرارالخاطئ له تكلفة، وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جمع المعلوماتوتحليلها وتصنيفها وتخزينها، حتى أنها أصبحت حديث الساعة في قاعات الدروس والمؤتمرات العلمية، وبرامجالتدريب في دول متعددة، كما جذبت هذه العملية اهتمام العديد من الأطراف في ميادين علمية متعددةكالهندسة والطب والمحاسبة والرياضيات والإحصاء.....الخ

كل ينظر إلى اتخاذ القرارات من زاويته لاستخدامها في الوصول إلى حلول للمشاكل التي تواجهها .وترتبط عمليةاتخاذ القرارات ارتباطا مباشرا بوظائف الإدارة كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، فهي عملية تتم في كلمستوى من المستويات التنظيمية كما يتم في كل نشاط من أنشطة المنظمات .فالمدير العام والمشرف على العمالمديري الإدارات سواء في الإنتاج أو التسويق أو غيره يواجهون ظروفا تتطلب منهم اتخاذ القرارات .وعملية اتخاذالقرار بهذا الشمول تمثل الإدارة الرئيسية التي يستخدمها المديرون في التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة،

حتى أن هذا الشمول دفع بعض الكتاب إلى القول أن الإدارة ما هي إلا عملية اتخاذ القرارات[40].

المطلب الأول : قرارات الإدارية

ا.مفهوم إتخاد القرارات : يعد القرار جوهر العملية الإدارية، ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنظمة، وهو يسهم بشكل أساس ي في تمكين المنظمة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفاعلية، سيما أن القرار يعتمد أساسا على توقع المستقبل، القصير والمتوسط والبعيد، ويتحقق في محتواه تصور لما ينطوي عليه المستقبل من توقعات معينة .وتعتمد كفاءة المدير في ممارسة وظائفه في المنظمة على القرار الناجح الذي يتخذه في المواقف المختلفة.

إن الوسائل التقليدية في اعتماد مجرد الخبرة الشخصية واستخدام التجربة والخطأ لم تعد قادرة على تحقيق أهداف المنظمة التي تستلزم القرارات السديدة في مجالات استثمار الموارد البشرية والمادية والماليةالمتاحة، فلابد إذن من أن يمثل القرار مرتكزا فاعلا في تمكين الإدارة من أن تلعب دورها في استثمار التطوراتالتكنولوجية، والوفاء بمتطلبات البيئة ومسايرة روح العصر.

وقد شجع ذلك العمل على تحديد مرتكزات فكرية وبناء نظرية قادرة على تحقيق المنظمة لأهدافها، منخلال عملية اتخاذ القرار القادرة على تمكين الإدارة من التعامل بشكل فاعل مع المتغيرات البيئية المختلفة، ومنهنا برزت أهمية القرار ودوره في تحقيق النمو والتطور للمنظمة، من خلال اعتماد الرؤية العلمية الواضحة فياتخاذ القرار، وغالبا ما يحقق القرار العلمي الرصين أعلى انجاز مادي ومعنوي

[40]القاضي ، حسين، 2001م نظرية المحاسبة، مطبعة الداوودي، دمشق ص 51

للمنظمة بجهد أدنى وكلفة اقلقياسا بالقرارات غير العلمية، التي لا ترتكز على الأساليب العلمية.
وقد تعدد تعريف القرار بين الكتاب والباحثين ونورد فيما يلي بعض هذه التعريفات: حيث عرف عمليةصنع القرارات " بأنها عملية اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل "أو هي" عبارة عن تصرف أومجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة" .
أما (الهواري) فيعرف القرار بأنه" الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين "أو هو" عملية المفاضلةبين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها"، ويتفق معه (ديسلر) فيرى أن اتخادالقرارات هي عملية الاختياربين أساليب العمل البديلة أما (الشامي ونينو) فيعرفون عملية اتخاذ القرارات بأنها"الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر"، كما أنهما ميزا بين القرارالإداري وعملية اتخاذ القرار، فالقرار الإداري" يعبر عن الحل أو البديل الذي يتم اختياره من بين عدة بدائل أوحلول، وذلك للتعامل مع مشكلة معينة ."أما اتخاذ القرار الإداري" فهو مجموعة من الخطوات العملية المتتابعةالتي يستخدمها متخذ القرار بهدف الوصول إلى اختيار القرار الأمثل."
ويستنتج الباحث مما سبق أن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية، وأن النجاح الذي تحققه أيةمنظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة .كما ويمكن استنتاج تعريف شامل عمليةاتخاذ القرارات بأنها " الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريق توفير المعلوماتالكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيق الهدف المرغوب حسبالموقف وظروفه[41]1.

II.أهمية وخصائص اتخاد القرارات

أ- أهميتها:

إن اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية ، وتعد كوظيفة من وظائف الإدارة الأساسية والمركزية ، محلهافي العملية الإدارية محل القطب من الرحى ، والإدارة ما هي إلا سلسلة من عمليات :تحليل المشكلات واتخاذالقرارات ، التي تنصرف إلى مختلف الوظائف العامة الأخرى للإدارة : كجمع المعلومات، معالجة المعلومات، إنتاج معلومات جديدة ، التخطيط ، التنظيم ، القيادة التوجيه والرقابة ، وفي منظمات الأعمال (على سبيلالمثال): إدارة الإنتاج، إدارة التسويق ، إدارة الموارد البشرية والأفراد ، الإدارة المالية، إدارة العلاقات العامة،إدارة البحث العلمي، إدارة التدريب وغيرها .وعلى القرار الإداري يتوقف تنفيذ مختلف هذه الوظائف ، وذلكلان عملية اتخاذ القرارات هي عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها ، وهي تتخذ قرارات بشأنالهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام .فاتخاذ القرار من شأنه إنجاح العمل أوتدميره.
ويرى (الشامي ونينو) أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية

[41]برهان ، محمد ، 1995م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى ص 51

للإدارةكالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، كذلك نشاطات وظائف كالتسويق والإنتاج والأفراد لا يمكن أن توجدلوحدها، بل أن وجودها هو نتيجة عملية اتخاذ القرارات .كما أنها تنتشر في جميع المستويات الإدارية ويقوم بهاكل مدير أو مشرف أو قائد ويتعامل مع كل موضوع محتمل في المنظمة[42].

ويتفق معه (مشرفي) بأن عملية اتخاذ القرارات من العمليات اليومية والمستمرة، وتتضمن كل المراحل الإدارية بدءا بالتخطيط ومرورا بالتنظيم والتوجيه والرقابة، إذ لا تخطيط بدون اتخاذ قرار بذلك، سواء كانللمدى البعيد أو القصير، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي الوظائف.

وتتم عملية اتخاذ القرارات لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو موقف معينة محتملة الوقوع أولتحقيق أهداف مرسومة.

ويرى الباحث أن أهمية اتخاذ القرارات تبرز في النقاط التالية:

يعتبر اتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمدير، بحيث إن قدرة المدير على اتخاذ القرار هي التي تميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الادارى.

تعدد وتعقد الأهداف التي تشهدها التنظيمات الاداريه الحديثة، ووجود التعارض بينها أحيانا مما زاد من المشاكل التي تواجه القيادات الاداريه، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من القرارات لمواجهه هذه المشاكل.

بدون عملية اتخاذ القرارات تتوقف العملية الاداريه، بل ويتوقف العمل كله.

ب- خصائصها إن خصائص القرارات الإدارية تتمثل في:

5.إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية، حيث إنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقص ى.

1.إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذه.

0.**قابلية القرارللترشيد:**أي وجود مجال لتصويب القرار وتنميته وزيادة كفاءته بزيادة الخبرة في مجاله،بمعنى أنه ليس هناك قرار صائب مائة بالمائة، وإنما هناك قرار أقرب إلى الصواب.

1.**أنها عملية تمتد من الماض ي إلى المستقبل** :يتم اتخاذ القرار بناء على معلومات مستقاة من الماض ي ومما هو متوقع أن يحدث في المستقبل.

5.**التأثربالجهد الجماعي المشترك:**تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى جهد مشترك في الإعداد والتحضير، وجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتنفيذ القرار.

6.**العمومية والشمول:** تعني العمومية أن عملية اتخاذ القرار تتشابه في خطواتها وإجراءاتها، وإن

[42]برهان ، محمد، نفس المرجع السابق ص 51

اختلفتظروف اتخاذها .أما الشمول فيعني :توافر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصبالإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والدنيا.

1. **الديناميكية والاستمرار:** تتضح هذه الصفة في عملية اتخاذ القرارات من كونها تنتقل من مرحلة لأخربوصولا للهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار، بالإضافة لكون طبيعة المشكلة تتغير باستمرار ممايفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغير ليتمكن من التمييز بين المشكلة وظواهرها وأعراضها وأسبابها ليتوصل للتشخيص السليم[43].

هناك اختلاف بين علماء الإدارة حول تحديد أنواع القرارات الإدارية التي يمكن اعتبارها قاعدة عامة تطبق على

جميع الأحوال والظروف، مما أدى إلى ظهور اجتهادات مختلفة حول عدد من أنواع القرارات تحمل مسميات

واصطلاحات مختلفة.

ويضيف (مشرفي) أن هناك قرارات إدارية تصنف حسب درجة توفر المعلومات، وذلك كما يلي:

1-**القرارات في حالة التأكد** :هي التي تتخذ في ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات والعوامل المؤثرة فيعملية صنع القرارات، وبالتالي آثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.

2-**القرارات في حالة المخاطرة** :هي التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فإن على متخذالقرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها.

3-**القرارات في حالة عدم التأكد** :هي التي غالبا ما تقوم بها الإدارة العليا عند تحديد أهداف المشروع العامة وسياسته، ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجود ها أو حدوثها، بسبب عدم توفر معلومات كافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بهاأما (عليان وأبو زيد) فيضيف صنف أخر للقرارات الإدارية، حيث يمكن تصنيفها وفقا للنمط القيادي لمتخذها،

وذلك كما يلي:

1. **القرارات الأوتوقراطية** :وهذه القرارات يتم اتخاذها من قبل القائد بشكل انفرادي، ويعلنها على مرؤوسيه دون إعطائهم فرصة للمشاركة في اتخاذها، ولا يضع في اعتباره ردة فعل المرؤوسين نحو القرارالمتخذ، مما يؤثر سلبا على التنظيم والعاملين فيه.

2. **القرارات الديمقراطية** : ويتم اتخاذها من خلال إشراك العاملين في المستويات المختلفة من التنظيم،وتتميز هذه القرارات بتقاسم القائد مع مرؤوسيه سلطة اتخاذ القرار، وفعالية القرارات ورشدها،وذلك لأن مشاركة المرؤوسين تساعد على قبولهم للقرار وعدم معارضتها بعد إصدارها

بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات : هناك عدة عوامل تؤثر في اتخاذ القرار نذكر منها ما يلي

[43]جاريسون ري اتش، نورين ايريل، 2002المحاسبة الإدارية، :دار المريخ للنشر، الطبعة العربية السعودية، الرياض ص 13

1-**متخذ القرار** :أهم العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار هو المدير متخذ القرار نفسه من حيث عمره، خبرته السابقة ، مستوى التعليم ، النشأة الاجتماعية ، حب المغامرة ، الابتكار ، المبادأة ، القدرةعلى الاستفادة من القرارات المختلفة ، المعتقدات الدينية والأدبية والأخلاقية ، قدرته على الصبروالتحمل

2-**أهداف المنظمة** :مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المنظمة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار، فأهداف المنظمة أو الهيئة مثلا هو محور التوجيه الأساس ي لكل العمليات بها، لذلك فان بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المنظمة.

3-**الثقافة السائدة في المجتمع** : تعتبر ثقافة المجتمع، من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار،فالمنظمة لا تقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع .ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر

الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار.

4-**الو اقع ومكنوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة** :لا يكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل .ويرى بعض الباحثين أن القرارات هي ش يء أكبر من مجرد افتراضات تصف الواقع، لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبليه هناك تفضيل لها على حالة أخرى وتوجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى أخلاقي بالإضافة إلى محتواها الواقعي[44].

المطلب الثاني : عملية إتخاد القرارات الإدارية

إن اتخاذ القرارات هو نشاط إنساني مركب، وتبدأ عملية اتخاذ القرارات بشعور من الشك وعدم التأكد منجانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالةالشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة.

وتوصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات، وأن قدرته على اتخاذالقرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القراراتهي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذالقرارات المناسبة[45].

أن نجاح الإدارة في مهامها يعتمد على التزامها بتطبيق كافة خطوات عملية اتخاذ القرارات بشكل علمي ودقيق،وهذا يسهل عليها عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وكذلك مواجهة الحالات الطارئة واستغلال الفرصالمتاحة بشكل يتناسب مع أهداف الجهة متخذة القرار.

---

[44]نفس المرجع السابق ص 24

[45]جعفر،عبد الإله، ، 2003المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي،الأردن،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ص 00-05

ا.مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

تشير عملية اتخاذ القرارات إلى عملية الاختيار التي يتم بموجبها اتخاذ القرار اختيار وتبني حل معين لمشكلة مامن بين عدد من الحلول البديلة، وتتم عملية الاختيار هذه استنادا إلى هدف يبغي متخذ القرار تحقيقه، ضمنقيود وشروط محددة وتحت تأثير عوامل متباينة وضغوط مختلفة الأمر الذي يجعلها عملية صعبة ومحفوفةبالأخطار، وتستوجب الدقة والحذر في اختيار المؤشرات الكمية والكيفية لأهداف القرار وقيوده وقواعد صنعهوسبل تنفيذه.

أن لفظ" عملية "يعني إن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أوتحقيق هدف معين .وتعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل اتخاذقرار معين .وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فان النمط العام يشتمل على ثلاثة خطواترئيسية وهي

التعرف على المشكلة

تحديد البدائل المتاحة

تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرارات أهميتها للوصول إلىقرار سليم من وجهة نظره.

أن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير، حيث إننا نجد أن التخطيط والتنظيم وإدارة الأفراد والقيادةوالرقابة هي الوظائف الرئيسية للإدارة نجد كلا منها يتصل بوضوح بالقرارات وذلك لتنفيذ الخطة ووضعالأهداف.

وقد استنتج لعملية اتخاذ القرارات بأنها" الطريقة المنظمة لمواجهة المواقف والمشكلات في أثناء العمل عن طريقتوفير المعلومات الكافية وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأكثر مناسبة من بينها، في سبيل تحقيقالهدف المرغوب حسب الموقف وظروفه"

II.مراحل اتخاذ القرارات :تمر عملية صنع القرارات بمراحل متعددة ومتتالية، تبدأ من لحظة بروز المشكلة الإدارية إلى حيز الاهتمام، وتنتهي باختيار الحل الأفضل ووضعه موضع التطبيق وتقييم نتائجه، عن طريق المعلومات المرتدة وتصحيحه في حال الضرورة، ويعتبر من أوائل من قسم عملية صنع القرارات إلى مراحل أو أنشطة، فقد قسم عملية صنع القرارات إلى المراحل التالية:

- مرحلة البحث والاستطلاع وجمع المعلومات.
- مرحلة التصميم، وهي عملية البحث عن بدائل مختلفة.
- مرحلة الاختيار، أي اختيار بديل معين من البدائل التي سبق التوصل إليها في مرحلة

ولكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، ولكي تكون كذلك ينبغي أن تمربمراحل عديدة.

حيث افترض أن عملية اتخاذ القرار تتضمن أربع خطوات هي : تحديد المشكلة، تنمية البدائل، تحليل

البدائل،اتخاذ القرار النهائي.

ويرى الباحث عموما أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ينبغي إن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية تهدف فيالنهاية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة وهذه المراحلنجملها فيما يلي[46]1:

أولا /تحديد المشكلة : الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة

ما، والمشكلة هي " :إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون ."أي أنها عبارة عن الخلل الذييتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها .وعند تحديد المشكلة يجب التعمق فيدراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي، وليس الأعراض الظاهرة التي توحي للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية،وعلى متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراية اللازمتين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، ولتحديدنوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية أخرى.

ثانيا /تحديد البدائل :إذا تم إنجاز الخطوة السابقة بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكناتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة ويحصرها في نطاق واضح. وفي هذه المرحلة يتم التعرف على

البدائل الممكنة والمتوافرة لمعالجة المشكلة ويشترط وجود بديلين على الأقل لأن اختيار بديل واحد بسبب أنهالوحيد لا يمثل اتخاذ قرار، ويمكن تسهيل عملية تقديم البدائل من خلال استخدام أسلوب يشجع على تقديمأكبر عدد من الأفكار الجديدة ويشترط في الحل البديل أن تكون له القدرة على حل المشكلة .وأن يكون في حدودالموارد ولإمكانات المتاحة.

ثالثا /تقييم البدائل :بعد أن تم تحديد البدائل، يبدأ متخذ القرار بمقارنة هذه البدائل من حيث مزاياها وعيوبها ومساهمتها في تحقيق الهدف وحل المشكلة، ومن حيث ملاءمتها للظروف البيئية المحيطة بالمنظمة .

وتعتبر مرحلة تقييم البدائل بطبيعتها عملية التنبؤ بالمستقبل، لان المزايا والعيوب لا تظهر إلا في المستقبل وبربالبعض أن هناك معوقات تمنع أو تحد من التعرف على نتائج كل بديل واهم هذه المعوقات هو نقص المعلومات،وطولالوقت وتعلق النتائج بالمستقبل.

وعملية التقييم هذه يجب أن تعتمد على مجموعة من المعايير (التكلفة، الوقت، درجة المخاطرة، الربح المتوقع(المرتبطة بالأهداف المحددة بشكل مسبق .كما يجب على متخذ القرار أن يراعي عند إجراء عملية التقييموالمفاضلة بين البدائل المتغيرات البيئية، الداخلية منها والخارجية.[47]

---

[46]نفس المرجع السابق ص 63

[47]جمعة، أحمد،وآخرون، ، 2003نظم المعلومات المحاسبية مخل تطبيقي معاصر ،الأردن،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ص 63

رابعا /اختيارالبديل الأفضل :وهو ذلك البديل الذي يحقق المعيار المحدد، أو يحقق الهدف المطلوب انجازه

وتعتبر تلك الخطوة من أدق وأهم خطوات اتخاذ القرار الإداري، فالبديل المختار يجب أن يتم في ضوء الظروفوالإمكانيات الفعلية المتاحة، وترجع صعوبة اختيار البديل الأمثل للاعتبارات التالية:

1-تأثر عملية الاختيار بالعديد من العوامل بعضها شخص ي يرتبط بشخصية وهدف متخذ القرار والمتأثرين به، وبعضها موضوعي يرتبط بتطبيق أسلوب البحث العلمي، وبعضها بيئي نابع من الخصائص البيئية المحيطة بموضوع اتخاذ القرار.

2-ضرورة توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بكل بديل لدراستها وتحليلها بغرض تقييم كل بديل في ضوءمزاياه وعيوبه واحتمالاته.

3-لابد من مراعاة المتغيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق كل بديل وأثرها على أهداف المنظمةوبيئة القرار الخارجية.

4-مدى التوافق والتعارض بين كل بديل وما يسبقه من قرارات، وما هي القرارات الأخرى الواجب اتخاذهافي حالة اختياره.

خامسا /اتخاذ القرار :وتعني أن تضع البديل الذي وقع عليه الاختيار موضع التنفيذ ويتطلب نجاح تلك المرحلةمراعاة ما يلي:

1.التأكد من وضوح مضمون القرار وأهدافه وتعريف كل منفذ بواجباته ومسئولياته وسلطاته وعلاقته بالآخرين ودوره ومكانه في تنفيذ القرار.

2.التأكد من أن التنظيم الإداري بالمنظمة جيد وقادر على القيام بمسئولية التنفيذ وتتوافر لديه إمكانيات الاتصال.

3.توفير المستلزمات المادية اللازمة، وقد يتطلب ذلك صدور عدد من القرارات الفرعية إلى جانب توفير الإمكانيات البشرية بالتعيين والتدريب أو النقل، بحيث تتوافر للمنظمة الكفاءة الفعالة.

4.ترتيب مراحل وإجراءات التنفيذ طبقا لتتابعها وأولوياتها، بحيث لا يبدأ في مرحلة إلا بعد تنفيذ المرحلةالسابقة لها.

5.أن توضع المعايير والمقاييس اللازمة من حيث التكاليف والوقت والنتائج، والتي يمكن بها قياس نتائج التنفيذ.

سادسا /متابعة تنفيذ القرار

ويتم في هذه المرحلة وضع خطة لتنفيذ الحل الذي تم اختياره من قبل متخذ القرار، كما يتم تحديد الوقت الذيسيستغرقه تنفيذ الحل، ومراحل التنفيذ والعاملين الذين تم تكليفهم بالتنفيذ، وتحديد مسئولية كل واحد منهموالطريقة التي سيتم بها تطبيق الحل والوسائل التي يمكن استعمالها لمراقبة

التنفيذ والمعايير التي تقيس درجةنجاحه، بالإضافة إلى مراعاة ما قد يستجد من مشكلات أثناء الحل ووضع خطة مناسبة لمواجهتها وعلاجها[48].

المبحث الثالث : محاسبة و إتخاذ القرارات

المطلب الاول : دور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية

تعد المحاسبة في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطأ لمستقبلية، ناو ضم للاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات .ويعتبر نظام المحاسبة جزءا من النظام الكليللمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلوماتجاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقتالمناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريقالتقارير والقوائم المالية . كما أن المحاسبة يمكن أن يكون لها دور إيجابي في سلامةالقرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخططوتنفيذها ومتابعتها.

هناك من يقول بأن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة ٪ 90على المعلومات و ٪ 10على الذكاء والإلهام، فكل القراراتتتطلب معلومات والغرض الرئيس ي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القراراتوتنفيذها وتثبيتها[49].

ومن البديهي أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ ، فكلمازادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار أفضل، الأمر الذي يعني ضرورة أن تبحث الإدارةباستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف و النتائج المتوقعة للتصرفات البديلة .فالمعلومات تزيد منمعرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات .وفي حقيقة الأمر فإن اتخاذ القراراتوالمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر.

أن المدراء يحتاجون إلى المعلومات في جميع المنشات، فالمدراء بجميع مستوياتهم يقومون بصفة مستمرة بأداءمهام وظائفهم الإدارية، ونجاح أي عمل إداري يتحدد بمدى تنفيذهم هذه الوظائف بطريقة جيدة، ويعتمد ذلكعلى احتياجات المديرين للمعلومات بصورة مناسبة، حيث إن كل وظيفة من الوظائف الإدارية تتضمن اتخاذقرار، ويجب أن يكون اتخاذ القرار مدعما بمعلومات جيدة، فإذا كانت معلومات المدير ضعيفة، فسوف يؤديذلك إلى قرار ضعيف يصبح ضحية هذه المعلومات الرديئة، وبالتالي لن يحقق العمل الإداري الأهداف المرجوة.

ويمكن القول بان المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات،والقرارات الجيدة ستقوده إلى الأداء الفعال للأنشطة الإدارية، والأداء الإداري الكفء سيؤدي

---

[48]حسنين، عمر، 1999م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية ص 51

[49]نفس المرجع سابق ص 42

إلى بلوغ النجاح

المنشود لأهداف المنشاة، وهكذا تصبح المعلومات وسيلة الربط بين جميع أجزاء المنشاة انه يمكن توضيح دورالمحاسبة في اتخاذ القرارات على النحو التالي:

- **إعداد الموازنات التخطيطية** : والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيارا للرقابة.
- **تصميم نظم المحاسبة** :حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين:

-المبادئ العلمية المحاسبية.

-الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعه ا لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

- **تسجيل العمليات** :وتتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلاتنظام المحاسبة ، التي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية
- **المراجعة ومر اقبة تنفيذ الموازنة** :وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة، بما في ذلكضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلوماتودقة القوائم المالية
- **تحليل وتفسير القو ائم المالية** :يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها، وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية. أن المحاسبة ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمنشاة كالمدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم على اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:

أ -**التخطيط طويل الأجل** تعتبر مهمة التخطيط طويل الأجل وعمل الاستراتيجيات للمنشاة من أهم أعمال ومسؤوليات إدارة المنشاة لتحقيق الأهداف المنشودة لها، وتلعب المحاسبة هنا دورا بارزا في تزويد إدارة المنشاة بتقارير عن التوقعات المستقبلية المختلفة، بحيث تساعد الإدارة على تقييم المعلومات الموجودة بهذه التقارير، والعمل على اختيار أفضل بديل ووضعه في الخطة طويل الأجل.

ب -**التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد** :حيث إن الموارد الموجودة بأي منشاة هي محدودة بطبيعتها فانه تقع على عاتق ومسؤولية المدراء توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المنشاة بأقص ى كفاءة وفعالية ممكنة .وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموضوعة للتوصل على أهداف المنشاة المرسومة .وان القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب معلومات محاسبية دقيقة للتوصل إلى اتخاذ القرارات السليمة.[50]

[50]حسين ، أحمد ، 1997م نظم المعلومات المحاسبية ، الإسكندرية ص 10

ت -**تقييم الانجازوالرقابة** ترغب إدارة المنشاة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى صلاحيتها ومدى ملاءمتها، وتتسلم الإدارة عادة معلومات عن الانجاز الفعلي الذي يتم مقارنته مع الخطط المرسومة لمعرفة وتقييم الانحرافات بين الانجاز الفعلي والتوقعات الموضوعة .وتتم الرقابة وتقييم الانجاز في المنشات الصغيرة بالملاحظة الشخصية للمدير .أما في المنشات الكبيرة فلا بد من وجود نظام معلومات منهجي للتقييم، ويتم ذلك عن طريق إعداد الموازنات ومعرفة مراكز المسؤوليات وإعداد تقارير وتقييم الانجاز، وتلعب المحاسبة دورا بارزا ومهما في إعداد الموازنات المتنوعة وتقارير تقييم انجاز العاملين وأقسام المنشاة المختلفة.

أن المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية تستخدم في تسجيل الانجازات وتوجيه أو جذب الانتباه، وحل المشاكل وبمعنى آخر فان المعلومات التي تتضمنها التقارير تستخدم في الإجابة على الأسئلة التالية : ما مدى التقدم؟، ما هي المشكلة؟ ، ما هو الحل؟

إن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظام المعلومات[51].

1.تعتبر المعلومات أساسا ضروريًا لاتخاذ القرارات .فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة، أو تحديد بدائل الحل .كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.

2.يجب أن تكون المعلومات ملاءمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملاءمة.

3.أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف القراري قبل تحديد البدائل أو تقييم تلك البدائل.

4.تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة عن الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة، والوزن النسبي للمعلومات عند قياس الربح أو المنافع النسبية المحددة للبدائل المتاحة .ولا شك أن هذا يتطلب إجراء تحليل الحساسية بالنسبة لبعض المؤشرات لمعرفة مدى استجابة النموذج المستخدم للتغيرات في كل من تلك المؤشرات، ومن ثم تقدير درجة الدقة المطلوبة في كل منها.

5.إذا أمكن تنميط الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار معين .فإنه يمكن تفويضه إلى مستوى إداري أقل أو يمكن برمجته ليؤدى بالحاسب الآلي، مع ضرورة استبعاد البدائل ذات الربح المنخفض.

المحاسبة لها دور كبير وبالغ الأهمية في العملية الإدارية، حيث تكمن أهميتها في كونها وسيلة أساسية وأداةفاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها .كما أنها تعتبر المحرك لإدارة أي منشاة، بل وتحدد قدرتها علىأدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابةوالمتابعة تحقيقا لأهدافها المرجوة.

كما أن دور المحاسبة كمثل أية معلومات أخرى يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد،

[51]حسين، علي، الساعد، 2001م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية–مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص 11

ولأنهذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانتوصفية أو شخصية، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذالقرارات.

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة ومحددات استخدام خصائصها النوعية

1-العوامل المؤثرة في جودة المحاسبة : هناك عوامل عديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى في جودة المحاسبة لاسيما منها خاصيتي الملاءمة والموثوقية .وسنتناول بعض من هذه العوامل على النحو التالي:

1.1.النظام المحاسبي المطبق

إن النظام المحاسبي الذي يضعه المشرع في الدولة يتضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في الكياناتالملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي منحيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها .فمثلا في الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية تطبقالمخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في سنة 1975م إلى غاية صدور النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007والذيدخل حيز التطبيق في سنة 2010م، ووجهت للأول انتقادات عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- اعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية والذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناهانظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر خاصة في العقدين الماضيين.
- لا تزود القوائم المالية المعدة وفق قواعده وأحكامه مستخدميها بمعلومات حول الأنشطة المستقبلية والتكاليف و الإيرادات المتوقعة للمؤسسة الاقتصادية المعنية.
- القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي لسنة 1975لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة و العوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهكذا يصعب عليهم متابعة تطور وضعية التوازن المالي للشركة التي يستثمرون فيها.

وقد جاء النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007ليعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975ويسد النقائصالواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه إعداد قوائم وتقارير مالية تتضمن معلوما تتميز بالجودةالمطلوبة وتكون ذات منفعة أكثر بالنسبة لمستخدميها

1.2.حوكمة الشركات: لقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها" :مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربطبين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدملإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بهاوتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة[52]

كما عرفها كاتب أخر بقوله" :إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة

[52]Demirag , I.,& et al., CorporateGovernance: Overview and Research Agenda, British AccountingReview ,
Vol. 32 , 2000 ,PP341-354

المالية والإداريةداخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة[53].

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات (المساءلة والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير

المحاسبة والمراجعة، دور المراجعة الداخلية، دور المراجع الخارجي، دور لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، وغيرها) وانعكاساتها علي المحاسبة ، أشار إبراهيم خليل إلي النقاط التالية: 3

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية ،إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

ب- إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

-مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما :الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

-مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

-مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه منإضفاء الثقة والمصداقية في المحاسبة المفصح عنها

ت- إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية هو إنتاج المحاسبة ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوىشامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة

الاقتصادية وإدارتها.

وقد أثبتت الدراسة التطبيقية التي قام بها إبراهيم خليل وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المحاسبة.

وتناولت دراسة تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيقعلى الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجانالمراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية[54]

1.3.استخدام الحاسوب: إن استخدامات الحاسوب متعددة، منها استخدامه في إطار نظام المعلومات

---

[53]وابل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة،العدد36 . ديسمبر ، 2002ص0

[54]Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of CorporateGovernanceMechanisms On The quality OfFinancial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore ,Accounting and Finance, vol. 42 ,2002 , PP 195 – 221

المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للتوصل لقرارات رشيدة.

ويرى وائل إبراهيم الراشد أن في السنوات الأخيرة زادت قدرة نظام المحاسبة على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم، وذلك نتيجة لتحسن

وسائل القياس وتشغيل وتحليل المعلومات باستخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، حيث أدى ذلك إلى خلق وإتاحة العديد من النماذج المختلفة والمتعلقة بالتنبؤ بأسعار الأوراق المالية2.

وأشارت نتائج دراسة خليل الرفاعي وآخرون سنة 2009أن المتغيرات الفرعية المتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملاءمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيرا في خصائص المحاسبة

الأربعة (الملاءمة، الموثوقية، الثبات، والقابلية للمقارنة)وأن المتغيرات الفرعية المتعلقة بالدعم والتدريب المقدم

لمستخدمي الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المحاسبة.

1.4.اعتماد كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة: يرى رضا إبراهيم صالح أنه فيما يتعلق بالخصائصالنوعية لجودة المحاسبة يتضح أن كلا من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له ايجابياتهوسلبياته على تلك الخصائص .وقد أورد بأن دراسة كيسو وآخرون سنة 2005أوضحت أنه بالرغم منتأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدإ التكلفة التاريخية إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنودمن الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المحاسبة بمعلومات مفيدة في تقديرالقيمة السوقية للمنشأة.

كما أورد أن دراسة كارول وآخرون سنة 2003أظهرت بعض الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهورمعيار المحاسبة الأمريكي SFAS133( )حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت هذه الانتقادات حول الأثرالذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة، وهو ما يؤدي إلى تقلبات فيالدخل، والذي ينتج عنه تغير متعدد في القوائم المالية .وفي المقابل يعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغير يمكنأن يكون ثمنا لثقة المستثمر، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكلفة التاريخية فإنها تكونموثوق بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه[55] .وأن أنصار ومؤيدي كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

.

يوافقون على أن صفتي الموثوقية والملاءمة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أنصار القيمة العادلة

[55]وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية
بدولة الكويت، .جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، ماي ، 1990ص22

يركزون علىالملاءمة، بينما أنصار التكلفة التاريخية يضعون تركيزا على الموثوقية.

وأورد أيضا أن آل عباس في دراسته سنة 2008تطرق إلى المعيار المحاسبي الأمريكي 157بعنوان قياس القيمة العادلة الذي كان يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي .هذا المعيار بدت حوله خلافات شديدة وتمتعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية على إثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاسالبنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية بعد أن شهد العالم خلال عام 2008أزمة مالية عالمية وتم اتهام معاييرالمحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء تلك الأزمة.

المطلب الثالث :نماذج عن أنواع القرارات و أثرجودة المحاسبة عليها.

دور المحاسبة الإدارية في مساعدة الإدارة:

يتمثل دور المحاسبة الادراية في مساعدة ادارة المنشأه للقيام بوضائفها كالاتي:

1(التخطيط :يقصد بالتخطيط الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتحديد الأهداف ووضع البرامجالمناسبة للحصول على الموارد المختلفة واستخدامها لتحقيق هذه الأهداف ويقوم المحاسب الإداري بمهمةتجميع البيانات التي تساعد الإدارة في وظيفة التخطيط (عبد السميع ، .)2111

2(التنظيم :يقصد بالتنظيم تحديد أفضل الطرق والإجراءات والوسائل التي يمكن بها تنظيم الموارد المتاحةالمختلفة وبما يمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة، ويعتبر المحاسب الإداري مسؤوًلا عن عمليات تحديدوتجميع وقياس وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف لاحتياجات المديرين من المعلومات حساساالأساسية للتنظيم، كما يحتاج المحاسب الإداري أن يكون, وُيستخَدم المحاسب الإداري كعضو مساعد في التنظيم ويعتبر مسؤوًلا عن توفير المعلومات وأحد العناصرالقّيمة للفريق الإداري (نور،[56]2113(

3(الرقابة :ويقصد بها الإجراءات الخاصة بقياس وتصحيح الأداء الفعلي لضمان تحقيق أهداف وخطط المنشأةبمعنى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يطابق الخطط الموضوعة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالةوجود انحرافات عن الخطط الموضوعة، ويظهردور المحاسبة الإدارية في توفيرمعلومات تساعد الإدارة على أداءوظيفة الرقابة، وتمارس الإدارة وظيفة الرقابة من خلال التقارير (المعلومات) التي يوفرها المحاسب الإداري عنالفعاليات، مقومة ومقاسة في ضوء المخططات وما ينتج عنها من انحرافات، مع تحليل الانحرافات حسب مسبباتها ومراكزالمسؤولية عنها واقتراح الإجراءات المصححة لها, وتتابع الإدارة ما تحقق من أهداف والعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتفادي هذه العقبات (هوبر، .)2113

4(إتخاذ القرارات :إن عملية اتخاذ القرار هي عملية مركزية في إدارة المنظمة ومن أهم الوظائف التي يقومبها المدير(الشرع، 2112(.وُتعنى وظيفة اتخاذ القرارات باختيار البديل المناسب من البدائل المختلفة بهدفتحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة , وتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة

[56]حنان، رضوان، 1998م، تطور الفكر المحاسبي –مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى ص 03

علىالمفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الأفضل للمنشأة)عبد السميع ، ،2111(وذلك من أجل إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة (ابو حشيش، .)2115

يرى الباحثان من خلال ما سبق من وظائف تقوم بها الإدارة، أن المحاسبة الإدارية تقوم بدور المساعد والمرشد للإدارة في أداء تلك الوظائف فمن الملاحظ أن المهام الموكولة للمحاسب الإداري والمتمثلة بتوفيرالمعلومات باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية من خلال التحليل المالي والفني والموازنات التخطيطيةوالنماذج الرياضية والإحصائية، ستؤدي إلى فعالية في تأدية تلك الوظائف، وإذا ما قمنا بحجب الخدماتالمقدمة من قبل نظام المحاسبة الإدارية عن الإدارة فمن غير الممكن تأدية تلك الوظائف بالفعالية المرجوة.

وهذا ما يؤكد بأن نظام المحاسبة الإدارية هو النظام الذي من غير المعقول التفريط به.

خلاصة الفصل الثاني

إن المحاسبة ، باعتبارها نتاج نظام المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية، كانت تستخدم من طرف إدارة هذهالأخيرة فقط ولأغراض محدودة(من قياس الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وصولا إلى تقييم الأداءواتخاذ القرارات المناسبة).أما الآن اتسعت دائرة الاهتمام بالمحاسبة وتعددت الأطراف التي تستفيد منها،فبعدما كانت مختلف الجهات المستخدمة لهذه المعلومات تبحث عن الحصول على أكبر حجم ممكن منها،أصبحت الآن تبحث عن الحصول على تلك المحاسبة الجيدة التي تتوفر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليهاالتساعدها على بلوغ الأهداف المرجوة منها لاسيما منها صنع القرارات الجيدة.

ولا يمكن الحصول على هذا النوع من المعلومات إلا بتوفر ظروف وشروط عديدة خاصة منها ما يتعلق بالجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية التي تضاف إليها الرغبة أو الاستعداد من جانب مؤسساتللاستجابة لحاجات المستفيدين من تلك المعلومات.

ونظرا لأهمية المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة تناولنا في هذا الفصل كل من نظام المعلومات ونظام المعلومات الحاسبية بالتركيز على عناصرهما ومكوناتهما حيث تم التطرق إلى الفرق بين البياناتوالمعلومات .وبالنسبة لهذه الأخيرة تناولنا أنواعها ومصادرها وصولا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبيةومعايير جودة هذا النوع من المعلومات والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للمحاسبة

الفلاحة و التنمية الريفية

BADR

تمهيد

إن بنك التنمية المحلية هو من البنوك القديمة و لكن من خلال الفصول السابقة ذكرها و المعلومة حولأنواع البنوك، فإن بنك التنمية المحلية هو جديد العهد بالنسبة لها جميعا، أما اقتصاديا فقد طرأ علىبنك التنمية المحلية عدة تغيرات محاسبية و مالية من جراء دخول النظام المحاسبي المالي الجديد، و لكنبالنسبة لمجمع الاستغلال فالتغيرات كانت طفيفة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة كل التفاصيل حول بنك التنمية المحلية و إلى التغيرات التي حدثت للحسابات فيها.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

كل بنك له تعريف خاص و ذلك حسب الدور المعتمد عليه في المجتمع الاقتصادي و المالي، لذلك فبنك التنمية المحلية له تعريف شامل و ملم للنشأة و الدور المهم القائم به، و المتفرع منه عدة أقسام و مديريات كمجمع الاستغلال بمستغانم.

المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** استجابة كبيرة من طرف الجزائري الذي يعرف بموجب مرسوم جزائري خاص.

الفرع الاول- تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** هو أحدث البنوك في الجزائر، و انبثق من القرض الشعبي الجزائري و قد تأسس

بموجب مرسوم رقم 558/58المؤرخ في 5858/30/03برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيس ي سطاوالي ولاية تيبازة[57].

هو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري و يتولى العمليات المألوفة و يعتبر بنك الودائع يقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، و خدمات متفرقة، يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفيBADR)

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من أكثر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 505وكالة موزعة على 58مديرية جهوية و يشغل أكثر من 0533شخصا.

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 03.533.333.333دج مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه.

الفرع الثاني- وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :BADR

تلخص وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في النقاط التالية:

- القيام بالعمليات المألوفة.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تمويل القروض الفلاحية.

[57]معلومات من البنك

الفرع الثالث- الهيكل التنظيمي الوطني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية :BADR

شكل رقم (:)20الهيكل التنظيمي الوطني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

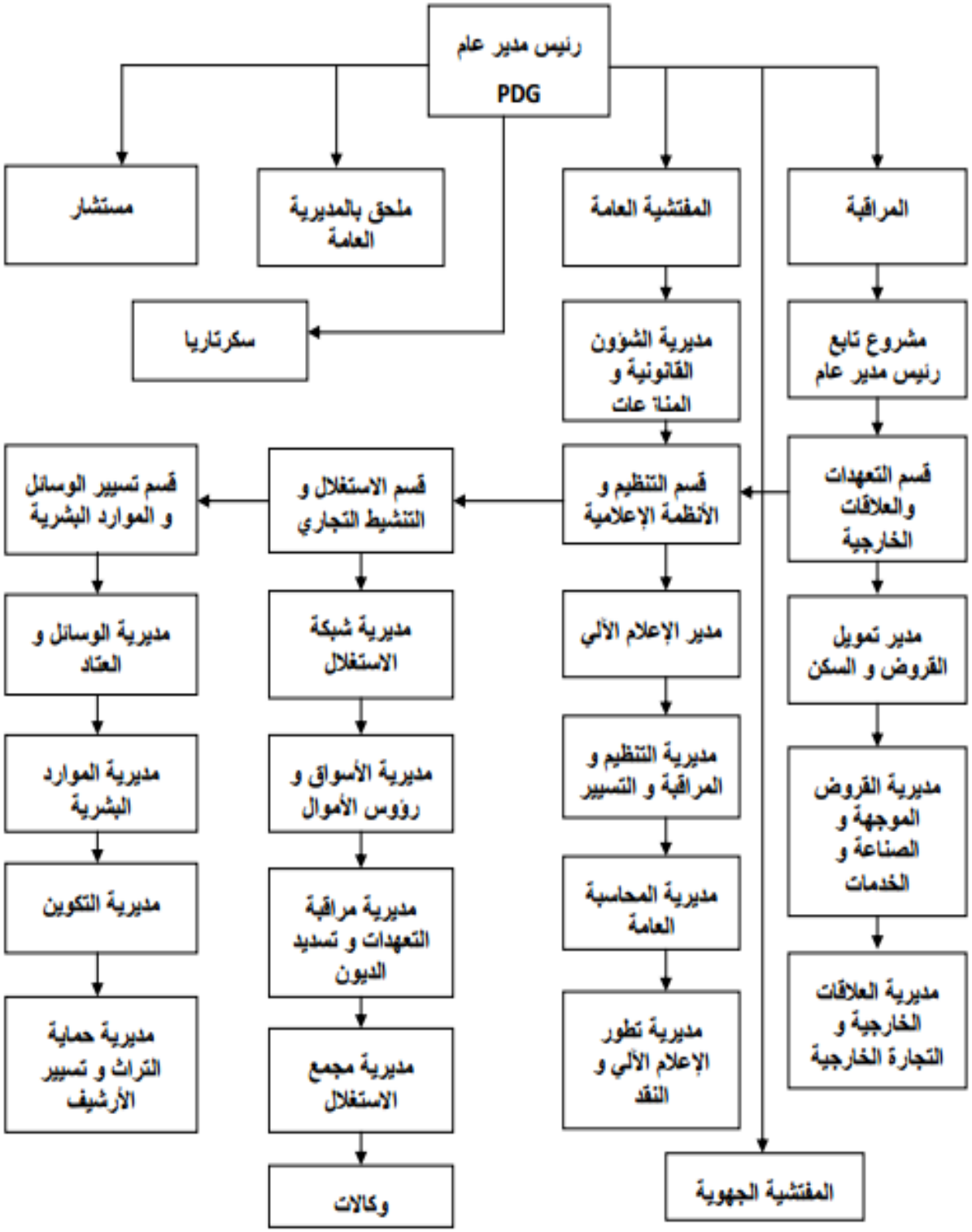

المصدر : من الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال(DRE)

يتفرع بنك التنمية المحلية من عدة أقسام و مديريات من بينها مديرية مجمع الاستغلال فرع مستغانم الذي تطور من سنة إلى أخرى.

الفرع الاول- تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR لولاية مستغانم:

أنشأ بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم في ،5858/30/35و كان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم "بن سليمان" و أيضا زكالة غليزان، تيارت، وادي رهيو، مازونة و سيدي علي.

برزهذا التقدم في الشبكة بفتح في 5885/55/51مراكز جديدة لفوج الاستغلال بمستغانم وكالة الدهرةو عدة وكالات أخرى بعين تادلس، قصر الشلالة و زمورة و ما يمثل 55وكالة مقسمة على 3ولايات إلى نهاية سنة 2003 .[58]

الفرع الثاني- مخطط مديرية مجمع الاستغلال:

شكل رقم ( )20مخطط مديرية مجمع الاستغلال

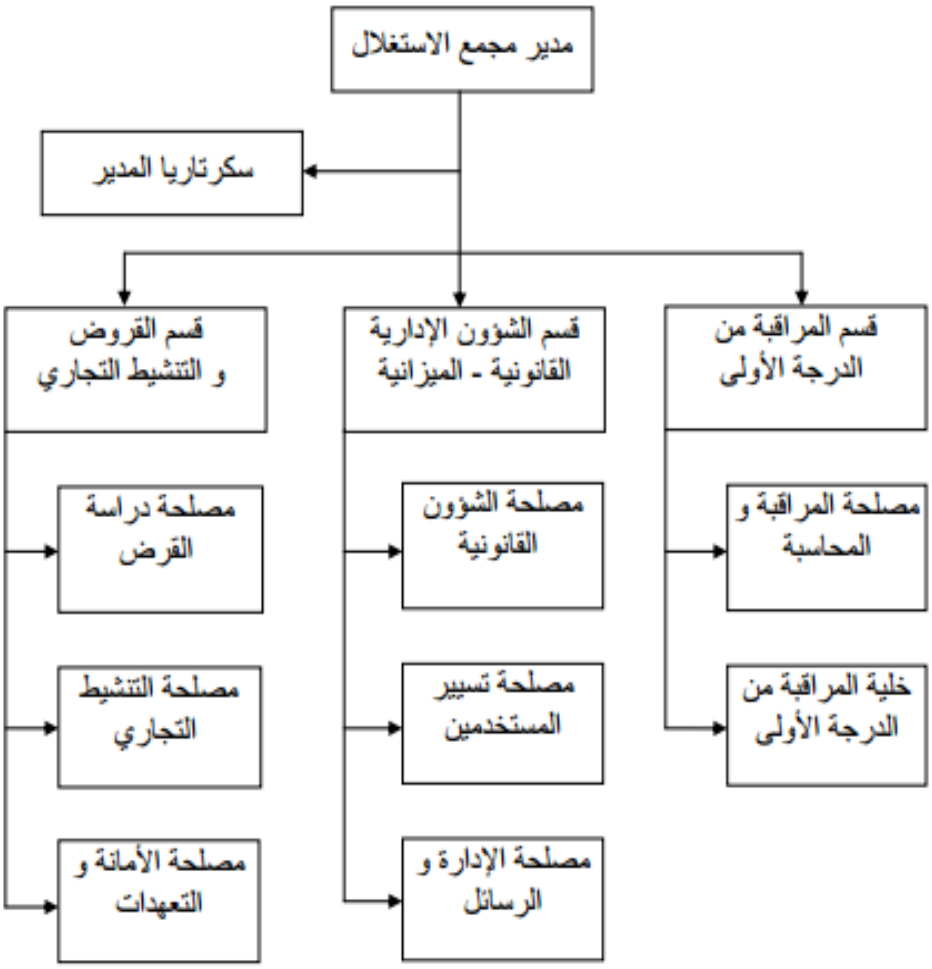

المصدر : من البنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

[58]نفس المرجع السابق

الفرع الثالث- مهامات مديرية مجمع الاستغلال :المتمثلة في:

أ- قسم القرض و التنشيط التجاري:

هذا الفرع يختص في تجميع الموارد و المراحل التجارية الخاصة بالوكالات و مراقبة المشاريع حتى تحقي:

- متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا و في مجال القانون.
- تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات مجموعة الاستغلال و متابعة تحقيقها.
- ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية و الخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات.
- تهيئة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية لبناء وكالات جديدة بما أنه مسؤول عن الجانب التجاري لأجل الطرف المسؤول عن العلاقات التفتيشية الخاصة و إعطاء تقرير لمدير الاستغلال العام عن نتائج نشاطه.
- كما يعمل ضمان انتشار المعلومة.
- التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.
- إرسال يوميا تقارير خاصة بكل النشاطات إلى مجموعة الاستغلال.
- ضمان التسيير المالي المرتبط بمجموعة الاستغلال.
- تأمين المهمات الخاصة بالمركز.
- إرسال الحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض و إعطائهم تقارير يوميا و على طلباتهم[59].

1.مصلحة دراسة القروض :دورها دراسة و مراقبة ملفات الضرائب و التأمين و مدى مساهمة القرض في تنمية و تطوير المشروع أو تجديده و دراسته من الناحية المحاسبية و الميدانية.

0.مصلحة الأمانة و التعهدات :هذا المكتب مكلف بما يلي:

- مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر و مراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله و مضمونه و ضماناته.
- تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض و الوكالات و إبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.
- تخزين و تسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.
- من خلال التحاليل اليومية الخاصة باتخاذ قواعد الحذر عند ملاحظة أي نقص يجب إبلاغ

[59]نفس المرجع

المصلحة القانونية.

- مسك ملف اللذين لم يتم الدفع لهم بالتعاون مع المصلحة الرئيسية للمخاطرة بمديرية مراقبة التعاقد.
- تأسيس و نقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال (مديرية شبكة مجموعة الاستغلال) و مديرية مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

0.مصلحة التنشيط التجاري :و هذه المصلحة مكلفة بما يلي:

-مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك و تجميع الموارد و توثيق القروض.

-تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجمع الاستغلال و مساعدة الوكالات لتحقيقه.

-تسيير ملف زبائن الوكالات و توطيد العلاقات بين الوكالات.

ب- قسم إدارة الميزانية و الأعمال القضائية:

فيتقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق و متابعة القروض من الناحية القانونية و القضائيةحالة بعض المشاكل و تضم المصالح التالية[60]:

- **مصلحة الشؤون القانونية:**

✓تتمثل مهامها في حل النزاعات و استرجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى المقترض و بالتالي يكون هناك حصر للمقترض في وضع قانوني و متابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) و هذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول.

✓مساعدة الوكالات في الإطار القانوني لحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق و مشاكل هامالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجود.

✓بالإضافة إلى المتابعة بالعلاقات مع المحامين، الموثق... و هذا في حالة القيام ببيع الضمانات السمية بالمزاد العلني و توزيع الأموال الموجودة بالبنك على المورثين.

- **مصلحة الإدارة و الوسائل :**تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية و الوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية و كل ما يتعلق لها بدراسة اليومية و توفير جميع الوسائل الضرورية.
- **مصلحة تسيير المستخدمين :**تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن و الجيد و هذا كل ما يخص العمال و هذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي: الشخصية الذاتية للعمال و سمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم أيضا

[60]http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t-451204.html

بالمراقبة و منح التقاعد، التكوين الجيد للإطار.....

ت .**قسم المراقبة من الدرجة الأولى** :في إطار مهامه هو مكلف بـ:

✓تحقيق المراقبة و المحاسبة في مديرية الاستغلال و وكالاتها.

✓مراقبة و متابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات و الحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية/ الأرقام/ الحالات) و مصداقية الكتابات و الوجه الحسن لكل وكالة.

✓نقل كل حالات التواصل و حالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.

✓مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.

✓التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات و القواعد الداخلية و الخارجية للمعاملة البنكية.

- **مصلحة المراقبة العامة** :هي مكلفة بما يلي:

-ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.

-التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها تقوم بتقنية ملفات.

-التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.

-الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.

-تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.

-القيام بمهام المراقبة و التفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

- **خلية المراقبة من الدرجة الأولى** :مكلفة بما يلي:

-تحرير المهمات و تقديمها إلى المعنيين بها.

-متابعة تطبيق إرشادات السلم الهرمي المتخصص في هذه المادة.

المبحث الثاني: تنفيذ بنك التنمية المحلية للنظام المحاسبي المالي:

إن المرسوم الذي جاء لبنك التنمية المحلية لإتباع النظام المحاسبي المالي الجديد يتضمن عدة شروط وخطوات و إجراءات الواجب القيام بها، حيث مست هذه الإجراءات أو التغييرات عدة حسابات على مستوى مديرية مجمع الاستغلال.

المطلب الأول: قرار تغيير المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي

إن جميع المراسيم التي أتت بها المديرية المركزية لبنك التنمية المحلية أدلت و صرحت بضرورة الإنتقال منPCNإلى SCFمدرجة بها الخطوات اللازمة لذلك.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة من طرف بنك التنمية المحلية

و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- تكوين الأجهزة المكلفة بالنظام المحاسبي المالي الجديد

-مجموعة العمل المكلفة بالنظام المحاسبي المالي

-لجنة المصادقة على الأعمال المقدمة من طرف مجموعة الSCF

ب- إعداد أدوات النظام المحاسبي المالي5:

-جدول مراسلة حساباتSCF/PCS

-ميزان الحالات المالية.

-المصادقة على الحسابات المتغيرة (المعنية بالتغيير(

ج- التطبيق الأول في الميزانية العمومية:

5معطيات من البنك

-ترصيد ميزانية 05/51/1338

-العمل على الميزانية الإفتتاحية لـ 35/35/1353

-العمل على الميزانية لـ 03/33/1353

د- تحويل الحسابات:

-إعادة تشغيل أو برمجة البرنامج المعلوماتي

-تحويل أرصدة الحسابات المعنية بالتغيير

هـ- إعادة معالجة الحسابات لـ 01/10/0212

-مخططات العمل

-الحسابات المتغيرة (الحسابات الداخلية و حسابات الزبائن(

-الحسابات العقارية أو رؤوس الأموال

و- الجدول الزمني لتنفيذ الSCF

-إعادة تشغيل أو برمجة مخطط الحساب

-تحويل الحسابات

-الميزانية الإفتتاحية (قبل المعالجة(

-معالجة الحسابات

- 1353/51/05ميزانية

الفرع الثانب: التنظيم المتبع من طرف الـBADR :و يتمثل في:

أ-الإجراء الأول المتخذ من طرف BADR:

1-إنشاء مجموعة عمل القائمة على تنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد (قرار الرئيس المدير العام رقم: 50 / 51 / 1338.في1338/ 88

0-إنشاء لجنة المصادقة على أعمال النظام المحاسبي المالي ، مرسوم مقرر من طرف الرئيس المدير العام رقم30 :ق35 / 33 / 1353للمصادقة على الأعمال قبل التطبيق.

ب- مجريات المهمة:

لتحقيق الأهداف ، مجموعة العمل ، و بالمقارنة مع خبير المحاسبة سطرت العمليات التالية:

1-الأعمال الأولية : و هي

-ضبط تطابق مخطط الحساب.

-إعداد مخطط العمل: لجميع هياكل البنوك، الإدارة المركزية و مجموعات الاستغلال و الوكالات.

-اجتماع جهوي: لخطط العمل مع الوكالات التابعة.

-العمل مع الهياكل المركزية6.

2-القيود التقنية و خيارات التحويل:

-مع المدة المحدودة الجارية قبل 05 / 51 / 1353)13يوم) خيارات لتحويل محدودة بسبب البناءات التقنية التي تحتاج وقت كبير:

- إعادة برمجة البرامج المعلوماتية.
- التحويل الأوتوماتيكي للأرصدة.
- تطبيق القواعد الجديدة و المناهج التقييمية و المحاسبية.

-تحاليل الحسابات الداخلية هي أيضا تأخذ بعين الاعتبار جميع فروع الميزانية[61].

- الحسابات الغير متوفرة.
- العقارات أو رؤوس الأموال.
- إهتلاكات العقار.
- الخسائر القيمة.
- الجباية.

0-إيقاف ميزانية :0212

- تحاليل الحساب ستكون مصادقة لكل حساب موجود.
- العقارات ستكون مسطرة حسب مبدأ التقارب الاقتصادي.
- العروض و المخزونات ستكون مسطرة مع قواعد و مبادئ الSCF.
- كل تسويات و شروحات الأرصدة ستكون مقدمة بواسطة البنيات التي تحرك الحسابات.

الفرع الثالث: طرق التنفيذ

و هي كالآتي:

أ- الحسابات المعنية بالتغيير:

-قائمة تحوي 131حساب معنية بالتغيير و التي تم تقديمها إلى لجنة المصادقة.

5-حسابات الزبائن) (XX4بعدد 58حساب تعالج معالجة خاصة.

1-الحسابات المعنية بتغيير الصياغة بعدد 11حساب المدرجة في القائمة.

0-و الباقي من الحسابات لم يمسها أي تغيير.

ب- التحويل :و يتمثل في

1-تحويل الأرصدة :إن تحويل الأرصدة إلى05/ 51 / 1338يسمح بالحصول على الميزانية الافتتاحية لـ 1353.

2-تحويل الأنشطة :حتى تكون البنوك ممثلة مع القانون الذي أوقف التحويل إبتداءا من 1353/5/5و فيالبنك أيضا يصادق على التحولات بحيث تتوازن 1353/51/05التي تتفق مع النصوص.

ج- إعادة معالجة الحسابات:

في إطار توافق عملية الانتقال للSCFعلى المؤسسة أن تجري إعادة معالجة الأرصدة لـ.05/51/1353

[61]نفس المرجع

كما يتبين من التشريعات الحالية، التحويل لا يقتصر على المبيعات فقط بل يمتد إلى إعادة معالجة ليالأرصدة الذي يعد خطوة مهمة في تطوير النظام المحاسبي الما.

و يلزم اتخاذ هذه الخطوة أيضا الوعي حول أهمية الإندماج المالي لأن المحاسبة تعتبر شفافة بالنسبة للبنك.

يجب أن يتم هذا التعديل من قبل الهياكل الإدارية، التي تمكن المؤسسة مت تحديد الانتعاش التي تتعلق بالسنوات السابقة[62].

دون عام 1353و التي سيتم معالجتها لفصل .05/51/1353

و يتم احترام ميزانيات المحاسبة كذلك في .05/51/1353

و سيتم تسليط الضوء فقط على الخلافات لـ.1353

1-دفتر معالجة الحسابات:

أ -كل بنية لديها دفتر معالجة خاص بها.

ب -و كل معالجة سوف يتم تدوينها في دفاتر خاصة و ذلك حسب نوع المعالجة:

- دفتر رؤوس الأموال.
- دفتر الحسابات المالية.
- دفتر حسابات جبائية.
- دفتر الحسابات الغير متوفرة.
- دفتر حسابات الزبائن.
- دفتر خسائر الانخفاض في القيمة.
- دفتر مختلف العمليات.

2-إعادة معالجة الميزانية الافتتاحية:

لاحترام مبدأ المحاسبة في الميزانية، سيكون هناك ميزانية افتتاحية قبل إعادة المعالجة، لعدم المساس بنتيجة ،1338و بعد ذلك إعادة معالجة الأرصدة ستطبق للحصول على ميزانية افتتاحية بعد المعالجة و عدم المساس أيضا بحسابات التكاليف و المواد.

3-طرق إعادة معالجة الأرصدة:

إن ضرورة أولوية تنفيذ ال SCFضرورية في التحويل و لأسباب منتظمة و مرتبطة بين هياكل البنك و الإدارة المركزية للمحاسبة.

[62]نفس المرجع السابق

و لذلك فإن التنظيم التالي يبرز:

- على كل هيكل أن يقدم حالات الموجودات لكل حساب داخلي.
- كل التغيرات المعرفة و المقدمة في الحالات المفرقة أو المستقلة.
- كل أرصدة الديون تحلل حسب الأقدمية (5سنة ، من 5إلى 8سنوات ، 8 +سنوات(.

خلاصة

عرضنا في هذا الفصل مختلف القرارات التي أتت للانتقال و لتغيير النظام القديم لجديد، و أيضا بإظهار العمليات اللازم القيام بها لهذا الانتقال أي كافة المعالجات المحاسبية.

فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR فرع مستغانم لم يعمل بعد بالنظام الجديد و لذلك لم يتأثر بهذاالتغيير

الـــخـاتمة

إن المؤسسة الاقتصادية تنشط في ظل محيط متشعب ومليء بالتعقيدات ولها وظائف متعددة ومن ثمفان مهمة تسييرها ليست بالأمر الهين فهي تستدعي توفر مسيرين يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرةلأنهم مطالبون يوميا بصنع قرارات يفرضها الواقع العملي ,والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تخرج عن هذهالقاعدة.

إن وظيفة إتخاذ القرار لها أهمية بالنسبة لجميع الوظائف فهي تعتبر جوهر العملية الإدارية إذ نجدها ترتبط بالتنظيم ,التخطيط ,الرقابة وغيرها.

ومن خلال ما تقدم من دراسة لعملية إتخاذ القرار (مراحلها ,ظروفها ,الخ)ولأنواع القرارات يتبين وجودالحاجة للمعلومات من بينها المحاسبة وذلك بغض النظر عن مرحلة صنع القرار المعنية(تحديد الهدف أوالمشكلة ,اقتراح البدائل الممكنة)...,أهمية القرار(قرار تشغيلي ,أو تكتيكي أو استراتيجي),الوظيفة المعنية(تمويل, تموين ,إنتاج..). ومستوى الإدارة المعنية (عليا ,وسطى ,تنفيذية(.

ويحتاج صناع القرارات إلى المحاسبة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى نظرا لارتباطها بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا من جهة وكونها معلومات كمية قابلة للتحقق من صحتها من جهة أخرى.

وقد زاد الاهتمام بالمحاسبة من جانب المسيرين في المؤسسات الاقتصادية من حيث الكم والنوع في نفسالوقت لوجود عدة عوامل خاصة منها نمو حجم المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة إضافة إلى كونمعظم القرارات المطلوب صنعها يوميا في هذه المؤسسات هي قرارات اقتصادية ,وفي كثير من الأحيان ليستالمشكلة التي يواجهها صانع القرار هي عدم توافر المحاسبة بل بالعكس نجد في ظل الظروف الحالية (العولمة, المعلوماتية)... بان المشكلة أصبحت تكمن في توفر كم هائل من المعلومات ومن مصادر عديدة إلا أنها تحتاج إلىالتأكد من صحتها وفائدتها لإتخاذ القرار الناجحة التي تتطلب توفر معلومات جيدة ومفيدة.

مما تقدم تبرز أهمية جودة المعلومات بصفة عامة والمحاسبة بصفة خاصة ,وجودة الأخيرة تتوقف علىمجموعة من الخصائص المحددة من قبل الكتاب والخبراء والهيئات الدولية المختصة .إن اثر المحاسبة المفيدةيظهر لدى صانع القرارات وعلى القرارات المتوصل إليها فهذا النوع من المعلومات يجب إن يزيد من معرفة صناعالقرارات وان يقلل من درجة عدم التأكد لديهم ويساعدهم على التوصل إلي قرارات رشيدة وفي المقابل فان عدمتوفر المحاسبة التي تتصف بالجودة المطلوبة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات ذات الطابعالاقتصادي ,وقد نبه الكثير من المختصين عن المخاطر من الإفصاح عن معلومات محاسبية مضللة التي تؤدي إلى إيقاع مستخدمي هذه المعلومات في أخطاء تكلفهم غاليا وأثبتت التجربة أن المحاسبة المضللة أدت إلى

انهيار عدةشركات عملاقة في العالم .لهذا انصب الاهتمام على إعداد المحاسبة ومراجعتها والإفصاح بما يتوافق مع المعاييرالمتفق عليها وذلك لأجل أعطاء الثقة للمتعاملين المستخدمين لهذه المعلومات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

-ابراهيم الاعمش ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية

-برهان ، محمد ، 1995م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى

-بوسبعينتسعديت، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجيستر،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 9000 ،9002

-جاريسون ري اتش، نورين ايريل، 2002المحاسبة الإدارية، :دار المريخ للنشر، الطبعة العربية السعودية، الرياض

-جعفر،عبد الإله، ، 2003المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي،الأردن،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع

-جمعة، أحمد،وآخرون، ، 2003نظم المعلومات المحاسبية مخل تطبيقي معاصر،الأردن،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع

-جيمس اكاستين ، جويل ليركل ، نظريات و سائل في في اصول المحاسبة ، سلسلة ملخصات سترم.

-حسنين، عمر، 1999م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندري

-حسين ، أحمد ، 1997م نظم المعلومات المحاسبية ، الإسكندرية

-حسين، علي، الساعد، 2001م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

-حنان، رضوان، 1998م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى

-الدهراوي، كمال، محمد، سمير، 2002م، نظم المعلومات المحاسبة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية

-دهمش نعيم ،محمد ابو نصار و محمود الخلايلة ، مبادئ المحاسبة ، معهد الدراسات ، الاردن.

-السعايدة، منصور، 1993م، المحاسبة الإدارية مع التركيز على التكاليف لغايات التخطيط- اتخاذ القرارات -الرقابة، الطبعة الأولى، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، الكرك

-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية، الجزء الأ ول، الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،2008

-صالح خالص ، المبادئ الاساسية للمحاسبة العاملة و مخطط محاسبي ، ديوان المطبوعات

الجامعية

-الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية

-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990

-عبد السميع الدسوقي ، اساسيات المحاسبة المالية ، دار وائل للنشر و الطباعة 9009

-عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007

-عشيش ي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الاوراق الزرقاء، الجزائر،،2010

-الفرا، ماجد وآخرون، 2003م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى،غزة.

-الفضل ، مؤيد ،شعبان ،عبد الكريم ، ، 2003المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة،دار زهران للنشر، عمان

-القاض ي ، حسين، 2001م نظرية المحاسبة، مطبعة الداوودي، دمشق

-نعيم دعمش، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008

❖ **الرسائل والاطروحات الجامعية:**

-حواس صالح، التوجيه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره عل مهنة التدقيق،أطروحة دكتوراه، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 9002-9002

-رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الإستجابةللمعيير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرجضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصصمحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تبسة 9000-9000

-سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية)دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، . 2008-2009،باتنة

-سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطةالجزائرية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلومالتسيير،تخصصمحاسبة،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،9002- 2013

❖ **المجلات والدوريات:**

-أبو حشيش،خليل، 2003م دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة تطبيقية،مجلة

-محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، طبعة ، 1999 -ديوان المطبوعات الجامعية

-وابل علي الوابل، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السنة التاسعة، العدد36 . ديسمبر ، 2002

-وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، .جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة،المجلد الثالث، العدد الأول، ماي1990

-وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، .جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة،المجلد الثالث، العدد الأول، ماي1990

-وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة، الجزء ، 1منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007

❖ **النصوص القانونية:**

-الجريدة الرسمية، العدد ،47المؤرخ في 25نوفمبر2007

-القانون رقم ،00-02الصادر بتاريخ ،9002/00/92المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2-2-9

❖ **ثانيا: المراجع باللغة الفرنسة**

- Demirag , I.,& et al., CorporateGovernance: Overview and Research Agenda, British AccountingReview , Vol. 32 , 2000

- Demirag , I.,& et al., CorporateGovernance: Overview and Research Agenda, British AccountingReview , Vol. 32 , 2000

- Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of CorporateGovernanceMechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore ,Accounting and Finance , vol. 42 ,2002
- Good Win , Jenny and Jeanl . Seow, the Influence Of CorporateGovernanceMechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore ,Accounting and Finance , vol. 42 ,2002